مؤقت



مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٣٩

الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أويارثون مارتشيسي	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريبكين
	الأردن	السيد عبيدات
	أنغولا	السيدة جورج
	تشاد	
	شيلي	السيد كابيثاس ريبيكو
	الصين	السيد شو جونغ شينغ
	فرنسا	السيد شوزفيل
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد أرسيا بيباس
	ليتوانيا	السيدة يودكايتي بوتريمني
	ماليزيا	السيد عبد الرزاق
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جوبتز
	نيجيريا	السيد آدمو
	نيوزيلندا	السيد شيران
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد لينش

جدول الأعمال

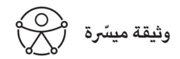
تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2015/793)

1532466 (A)







استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل تونس للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمذكرة المفاهيمية التي عممت للمناقشة المفتوحة (S/2015/793، المرفق)، أود أن أذكر جميع المتكلمين بمراعاة الوقت المخصص لبياناتهم على النحو التالي: البيانات المشتركة، ١٠ دقائق كحد أقصى؛ والبيانات الوطنية المكملة للبيانات المشتركة، دقيقتان؛ والبيانات الوطنية، ثلاث دقائق. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة التكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بالسرعة الاعتيادية حتى يتسنى تقديم الترجمة الشفوية بالشكل الملائم.

أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بامرونغفونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): إذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، بينما لا تزال النزاعات تشكل تهديدات خطيرة في مناطق كثيرة من العالم، فإن مجلس الأمن يجب أن يبقى فعالاً في الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية الموكلة إليه من الدول الأعضاء عن صون السلم والأمن الدوليين. وتايلند تعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لكي يكون فعالاً، يجب أن يتسم المجلس وهيئاته الفرعية بالكفاءة والشفافية، وأن يكفل المشاركة الشاملة، وأن يكون خاضعاً للمساءلة. وأود أن أتشاطر مع المجلس الآراء التالية.

أولاً، إن الجزاءات أدوات هامة لصون السلم والأمن واستعادتهما. وحتى تبقى فعالة في ردع الأعمال التي تهدد السلم والأمن، ينبغي للمجلس أن يمارس أقصى درجات العناية في وضع الجزاءات المحددة الهدف. وينبغي أن يتوخى نظام الجزاءات الحد من العواقب الاقتصادية والاجتماعية غير المقصودة. وتايلند ترحب بالنهج القائم على البحث، بما في ذلك استخدام التحليل الإحصائي لتقييم وقياس أثر الجزاءات وفعاليتها وتقديم إرشادات قيمة لوضع السياسات المستقبلية. وتطبيق معايير واضحة للإدراج في قوائم الجزاءات والشطب منها له أهميته الكبيرة أيضا. وفي هذا الصدد، فإن الاتصالات المبسطة مع الدول الأعضاء تساعدها على المواجهة الفعالة لعدد متزايد من المسائل المتعلقة بالجزاءات. والتقرير السنوي لمجلس الأمن أداة أخرى لتحسين فعالية المجلس، وينبغي له أن يكون أكثر من مجرد مجموعة من القرارات والإحصاءات وأن يشمل التقييمات وسبل المضي قدماً.

ثانياً، ضمان الشفافية في مداولات المجلس أمر مهم. وتايلند تحث أعضاء المجلس على مواصلة عقد الجلسات العلنية، وبالتالي إشراك العضوية الأوسع للأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الواسعة الأثر والشديدة التعقيد. والجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية ضرورية، ولكن ينبغي أن يتشارك أعضاء المجلس المعلومات والتطورات والنتائج مع العضوية الأوسع للأمم المتحدة من خلال عقد جلسات إحاطة باستمرار. وينبغي للمجلس أيضا أن ينخرط مع البلدان بشأن القضايا ذات الصلة بحالتها والتي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وتايلند توافق على التحسينات التي حددتها إسبانيا في المذكرة المفاهيمية (S/2015/793، المرفق) باعتبارها سبلاً لجعل المناقشات المفتوحة أكثر تفاعلاً وفائدة.

ثالثاً، ما من خطر على مصداقية المجلس وفعاليته أكبر من العجز عن الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة للحيلولة دون فقدان الأرواح من خلال الفظائع الجماعية. ويجب أن يبقى المجلس ملتزماً بواجباته وأن يعمل على منع الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. والاقتراح المقدم من فرنسا والمكسيك ومدونة قواعد السلوك بشأن عمل مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم ضد

الإنسانية أو جرائم الحرب التي وضعها الفريق المعني بالمساءلة والاتساق والشفافية معقولان ويستحقان الثناء.

وتؤيد تايلند تلك المبادرات.

أخيرا، وبالإضافة إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء بهدف تحقيق الأهداف النبيلة لميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يعمل المجلس أيضا مع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة بغرض تعزيز أوجه التآزر وتجنب التداخل بين الولايات والاختصاصات. ويكتسي ذلك الجانب أهمية خاصة في عام ٢٠١٦ أثناء عملية اختيار الأمين العام المقبل. وتدعم تايلند الأدوار الأساسية التي يضطلع بها المجلس والجمعية العامة في عملية اختيار تتسم بالشفافية والشمول، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٣١.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس. لقد عُقدت هذه المناقشة بشأن أساليب عمل المجلس في الوقت المناسب. ويجب علينا نحن الدول الأعضاء، أن نعمل معا ومع المنظمة لتلبية الطلب المتزايد على تعددية فعالة للأطراف. وتشمل هذه الجهود جميع هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس.

فأولا، علينا أن نعترف بأن تحديات الأمن اليوم تختلف عما كانت عليه في الماضي. وتقترح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) نهجا متكاملا للتنمية المستدامة عن طريق ربط العناصر الخمسة للخطة: الشعوب وكوكب الأرض والرخاء والسلام والشراكة. وسيتطلب تنفيذها النظر مجددا في أساليب العمل والتآزر الفعال بين مختلف هيئات الأمم المتحدة. وعلى غرار التحديات التي تطرحها الحاجة إلى اتباع نهج متكامل لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات الثلاثة الجارية بشأن مستقبل حفظ السلام وبناء السلام ودور المرأة في السلام والأمن. وقد تحققت تحسينات بالفعل. ومع ذلك، ترى إيطاليا أنه لا يزال هناك مجالا للمزيد من التحسين. وأود أن أشدد على بعض المجالات المحتملة.

ونرى أن بوسع المجلس أن يستفيد من الأدوات المتاحة له، بما في ذلك الجلسات والإحاطات الإعلامية غير الرسمية لتعزيز أوجه التآزر مع الهيئات الأخرى للمنظمة. وفي الوقت نفسه، نتشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للمسائل الأمنية نظرا لكونها تحظى باهتمام عموم العضوية. ومن ضمن الأمثلة على أفضل الممارسات، أود أن أشير إلى المناقشة المفتوحة التي عقدت خلال رئاسة نيوزيلندا لمجلس الأمن بشأن التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر S/PV.7499). وقد أيدنا تماما تلك المبادرة وأتبعناها بتنظيم اجتماع وزاري في ميلان بشأن التكيف مع المناخ والأمن الغذائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأود أن أنوه أيضا إلى مسألة الهجرة بوصفها تحديا مشتركا ومتكاملا نواجهه جميعا.

ثانيا، تساعد المعارف على منع حدوث الأزمات. ويجب أن نعمل على نحو استباقي في هذا الصدد بدلا من الاستجابة للأزمات بعد حدوثها. وعليه، فإن تبادل المعلومات أمر أساسي. ومن شأن التفاعل بين المجلس والأمين العام أن يؤدي إلى تعزيز التوعية وزيادة الإنذار المبكر. وتلتزم إيطاليا بتقديم دعم إضافي إلى إدارة الشؤون السياسية لكفالة فعالية نشر أفرقة الوساطة عند الاقتضاء. ونرحب أيضا بتعزيز آليات الإنذار المبكر، من قبيل إطار تحليل الجرائم الفظيعة، ومبادرة الحقوق أولا، فضلا عن دور مفوضية حقوق الإنسان. وتمثل جميع تلك الآليات أدوات قيّمة ويتعين استغلالها بالكامل.

وبذلك أنتقل إلى النقطة الثالثة التي تتعلق بتفعيل الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وذات الصلة بأعمال المجلس

واللجوء المستمر إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بموجب الفصل الثامن. وينبغي أن نجدد تركيزنا الجماعي على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية عن طريق تعزيز المساعي الحميدة وجهود الوساطة، علاوة على تشاطر العمل مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين.

رابعا، يجب ألا نغفل عن مناقشة إصلاح المجلس بهدف جعله أكثر تمثيلا وشفافية وديمقراطية، إلى جانب فعاليته وخضوعه للمساءلة. وفي حين لا تزال العضوية تواصل البحث عن حل توافقي مناسب وشامل لجميع المجموعات الخمس، فإن من رأينا أن هناك مجالا للعمل في إطار النظام الحالي بغرض زيادة تحسين أساليب عمل المجلس. وإذ تضع ذلك في الاعتبار، فقد أيدت إيطاليا المبادرة المكسيكية الفرنسية/المشتركة ومدونة قواعد السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية بغية الحد من استخدام حق النقض في المسائل المرتبطة بارتكاب الفظائع والجرائم الجماعية، على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي.

وأود القول في النقطة الأخيرة أنه ينبغي لنا أن نستثمر في السلطة الوقائية للعدالة وذلك بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة. ويكتسي تحسين أساليب العمل أهمية حاسمة في تمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته. وأود، بصفتي نائب رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أن أشدد على أهمية متابعة الحالات التي يحيلها المجلس إلى المحكمة. ونرى أنه ينبغي أن يوفر المجلس محفلا يمكن فيه مناقشة المسائل المتعلقة بالعدالة الجنائية الدولية بانتظام، مع الأخذ في الاعتبار بمختلف الحساسيات المعرضة للخطر.

وفي الختام، فإن ما ذُكر آنفا يمثّل جزءا من التزام إيطاليا بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وستواصل إيطاليا السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في جعل المجلس أكثر شفافية وكفاءة وخضوعا للمساءلة، لكي يصبح مجلسا يتمكن فيه الأعضاء المنتخبون من الإسهام بقدر أكبر في أعماله، ويعمل بوصفه جسرا للدول غير الأعضاء في المجلس ولشواغلهم. وينبغي أن يكون تعزيز الشفافية والكفاءة في أساليب عمل المجلس هدفا مستمرا لجميع الدول الأعضاء. ونؤكد لعموم الأعضاء في المنظمة عزم إيطاليا القوي في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أبو العطا (مصر) (تكلم بالإنكليزية): لقد تحقق تحسن ملحوظ في السنوات الأخيرة في أساليب عمل المجلس، بما في ذلك عقد المزيد من المناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية والحوارات التفاعلية العامة وجلسات الاختتام. ومع ذلك، فإننا نرى أن هناك دائما مجالا بل ضرورة لتحقيق المزيد من الشفافية والكفاءة في عمل المجلس. وآخذا في الاعتبار القيود الزمنية اليوم، سأقصر تعليقاتي على المسائل التي نرى أنها ذات أولوية قصوى.

أولا، يجب القول أن عمل المجلس مسؤولية جماعية. وتمثّل المشاركة والإسهام على قدم المساواة من جانب جميع أعضاء المجلس الدائمين والمنتخبين في تنفيذ الأنشطة والتوصل إلى النتائج مبدأ أساسيا. ويمكن للمجلس أن يستفيد من المزيد من المداولات والمشاورات بين أعضائه، فضلا عن تبادل المعلومات في الوقت المناسب وبصورة شفافة. ومن شأن نهج جماعي كهذا أن يساعد على إضفاء المزيد من الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار في المجلس ويكفل تحليه بقدر أكبر من الشرعية والفعالية.

ثانيا، نؤيد بقوة زيادة التعاون بين المجلس وسائر الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك، البلدان المتضررة من أزمات بعينها على وجه الخصوص. وينبغي للمجلس أيضا أن يزيد من مشاركة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عملية صنع القرار فيه. ونود التذكير في ذلك الصدد، بالأحكام

ذات الصلة في مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2010/507، ونؤكد أنه ينبغي أن تتناول المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة الاستراتيجية السياسية الطويلة الأجل لبعثات حفظ السلام ذات الصلة. ونؤكد أيضا ضرورة إقامة شراكات عملية وأكثر جدوى مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرحب، في ذلك الصدد، بالدعوات الموجهة من الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام، وفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام فيما يتعلق بإقامة شراكة أقوى وأكثر شمولا في ميداني السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ثالثا، من الضروري تحسين التعاون بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. ولا ينطبق ذلك على الجمعية العامة فحسب، بل ينطبق أيضا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) والاستعراضات الجارية لعمليات السلام وبناء السلام، والدراسة العالمية الصادرة مؤخرا بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) جميعا فرصة فريدة لمشاركة عموم العضوية في تلك الهيئات، فضلا عن ضمان اتباع نهج أكثر شمولا لصون السلام وتعزيز الروابط بين الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة. وهناك ضرورة للتعاون والتفاعل بصورة أوثق بين تلك الأجهزة، مع مراعاة التوازن في احترام اختصاصات وولايات كل منها.

وإذ أتكلم عن الشفافية والتعاون الفعال بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، أود أن أتناول المهمة الأكثر أهمية التي يتعين على كلا الجهازين الاضطلاع بها بصورة مشتركة خلال السنة القادمة، ألا وهي اختيار الأمين العام الجديد للمنظمة. ففي الشهر الماضي، اعتمدت الجمعية العامة القرار التاريخي ٣٢١/٦٩ الذي يمهد الطريق لعلمية اختيار تتسم بالشفافية وتقوم على الكفاءة.

وبقيام الجمعية بذلك، تكون قد عالجت بعض العيوب المتعددة التي أثرت سلباً على سير العملية طيلة الـ ٧٠ عاماً الماضية. والآن، بهذا القرار، تقع على عاتقنا جميعاً المسؤولية عن تنفيذه تنفيذا فعالا وفي الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، تحث مصر على الإسراع في بدء العملية من خلال رسالة مشتركة موجهة من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وكما سمعنا من متكلمين عديدين اليوم، فإن الطلب على المزيد من الكفاءة والانفتاح حقيقي، وقد تأخر موعد التحسينات، والحلول موجودة. ولذلك فمن المهم الاستفادة من جميع الاقتراحات القيمة التي أدلت بها اليوم الدول الأعضاء وترجمتها إلى إجراءات ملموسة. وأؤكد للمجلس دعم مصر لأي تدابير يتخذها من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إستونيا.

السيدة ليند (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيّد إستونيا، بوصفها عضواً في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، البيان الذي أدلت به سويسرا، وتود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بشأن مسألة تعيين الأمين العام المقبل. وتؤيد بياني الدول الـ ٢٦ الأعضاء في الفريق.

وكما قال السيد فيليب ستانهوب، إيرل تشيسترفيلد، قبل عدة قرون: ”كم من رجلٍ يودّ لو تسمع قصّته أكثر من أن تجيب طلبه“. وعلى الرغم من أن معظم الأعضاء يقدّرون بالتأكيد التفكير في الاقتراحات الواردة من خارج مجلس الأمن، فإن الهدف الرئيسي ينبغي أن يكون هو زيادة امتلاك جميع البلدان لزمام الأمور في عمل المجلس.

ولا يمكن لإستونيا أن تتكلم من باب الخبرة المباشرة عن تعقيد العمل اليومي لمجلس الأمن، حيث أننا لم نشغل قط مقعد العضوية فيه. ولكننا نؤمن بحق بالأثر الإيجابي للإجراءات

المفتوحة والشاملة. وقد رأينا بوضوح أهمية التواصل الفعال والملموس بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر الأعضاء أثناء المفاوضات بشأن قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. إن فريق المساءلة والاتساق والشفافية، مع وجود كوستاريكا وإستونيا في صدارة هذه المفاوضات، مسرور بنتيجتها واتخاذ القرار بتوافق الآراء في ١١ أيلول/سبتمبر، الذي أنشأ عملية منظمة متعلقة باختيار الأمين العام المقبل.

وبطبيعة الحال، فإن التنفيذ أمر أساسي. فعلى مر الأعوام، شهدنا العديد من القرارات التي اتخذت ولكن لم تنفذ بشأن مسألة اختيار الأمين العام المقبل. ويجب علينا أن نغير هذا الأمر. وكخطوة أولى، يجب أن نبعث برسالة مشتركة موجهة من رئيس الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى جميع الدول الأعضاء ندعوهم فيها إلى الترشيح. ونأمل تلقّي هذه الرسالة في الأسابيع المقبلة من أجل الشروع في العملية برمتها قبل نهاية العام.

لقد تلقّى رئيس الجمعية العامة ولاية قوية جداً من القرار بشأن تنشيط الجمعية العامة؛ كما أن عناصر الرسالة مبينة فيها أيضاً. ونحن نتطلع الآن إلى أن يؤدّي المجلس دوره. وفي هذا الصدد، سرنا أن نسمع عن المناقشات غير الرسمية التي أجراها مجلس الأمن برئاسة نيوزيلندا في تموز/يوليه.

وبصفة عامة، فإن الاهتمام الرئيسي ينبغي أن ينصب على ضمان أن يتقدّم أفضل المرشحين ويتمّ النظر فيهم على أساس معايير انتقاء ملموسة. وفي عام ١٩٤٥، قالت اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة إن ”الأمين العام، أكثر من أي جهة أخرى، سيمثّل الأمم المتحدة ككل“. ونريد أن نضمن أن جميع الدول الأعضاء، فضلاً عن المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، لديها إمكانية الاطلاع على رؤية المرشحين المتقدّمين والتفاعل معهم.

بالإضافة إلى ذلك، وأخيراً، نعتقد أن الوقت حان بعد ٧٠ عاماً لنكون أكثر ابتكاراً. ولذا فإننا نرى أنه ينبغي إعطاء الأفضلية للمرشحات ذات المؤهلات المماثلة في اتخاذ القرار النهائي. كما نتطلع إلى إجراء مناقشة مستفيضة في هذه الدورة عن فترة ولاية منصب الأمين العام، بما في ذلك خيار ولاية وحيدة غير قابلة للتجديد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): كما توضح المادة ٢٤ من الميثاق، يعمل أعضاء مجلس الأمن بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة ككل. وتمكّن هذه المناقشة المفتوحة بصورة مفيدة العضوية الموسّعة للأمم المتحدة من أن تُبلغ المجلس بتوقعاتها.

وأودّ أن أسلط الضوء بإيجاز على بضعة إصلاحات في أساليب العمل والتي تعتقد أستراليا بأنها يجب أن تكون من الأولويات.

أولاً، فيما يتعلق بمنع الفظائع، فإن المقترحات الداعية إلى تقييد استخدام حق النقض والإدلاء بأصوات مُعارضة في الحالات التي تنطوي على فظائع جماعية هي إصلاحات أساسية في أساليب العمل ينبغي دعمها.

ثانياً، فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، تبين من استعراض بناء السلام أنه ينبغي للمجلس أن يقدّم أداء أفضل من ذلك في منع نشوب النزاعات، وأن التغلب على التجزؤ بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة من شأنه أن يعزز عملها في منع نشوب النزاعات واستدامة السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للمجلس الاستفادة بشكل أكثر انتظاماً من مشورة لجنة بناء السلام.

وينبغي للمجلس أيضاً أن يستفيد أكثر من آليات الإنذار المبكر والإحاطات الإعلامية في وقتها بشأن التهديدات.

وينبغي تمكين الأمانة العامة من لفت انتباه المجلس إلى التهديدات الناشئة، بما يتماشى مع مبادرة حقوق الإنسان أولاً والمادة ٩٩ من الميثاق.

ثالثاً، إن المجلس الذي يعرف أكثر يكون أكثر فعالية. واستخدام مجموعة متنوعة من مقدمي الإحاطات الإعلامية والآليات غير الرسمية مثل الاجتماعات بصيغة آريا ستساعد على ضمان أن يكون المجلس على دراية جيدة.

رابعاً، فيما يتعلق بالقرارات الإجرائية، إن الممارسة العامة للمجلس في البت في المسائل الإجرائية بتوافق الآراء أمر مناسب. ولكن إذا تعذر التوصل إلى توافق بشأن المسائل الحاسمة، لا ينبغي أن يمنع المجلس نفسه من اتخاذ الإجراءات اللازمة. كان هذا هو الحال في التصويت الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر S/PV.7353) الذي وضع على جدول أعمال المجلس الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأخيراً، فيما يتعلق بتحسين التفاعل مع الجمعية العامة، أودّ أن أشير كما فعل العديد من المتكلمين الآخرين اليوم إلى أن الجمعية العامة اتخذت في الشهر الماضي قراراً تاريخياً بتوافق الآراء ٣٢١/٦٩، الأمر الذي يتطلب المزيد من الشفافية في اختيار الأمين العام. ويقع على المجلس الآن عبء أن يعمل في أقرب وقت، بما في ذلك من خلال إصدار رسالة مشتركة من جانب رؤساء المجلس والجمعية العامة لالتماس المرشحين.

وقد أعلنت أستراليا في الآونة الأخيرة ترشيحها لعضوية المجلس للفترة ٢٠٢٩-٢٠٣٠. إن إصلاح أساليب العمل في هذه الأثناء يساعد على تحديد ما إذا كان المجلس سيكون حينئذ شفافاً وموثوقاً به وفعالاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن القضايا ذات الأهمية بالنسبة لأغلبية الدول الأعضاء.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية إيران الإسلامية نيابة عن حركة عدم الانحياز.

ولضمان أن مجلس الأمن قادر تماماً على الاضطلاع بمسؤولياته وأن تكون إجراءاته بيد طيف أوسع من الدول الأعضاء، فمن الأهمية بمكان أن يكون هنالك تعاون وطيد، وتواصل، وتشاور ودعم حقيقيان تجاه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أودّ أن أؤكد على ست نقاط هامة.

أولاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يُجري عملية الحوار والتفاعل مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن في سياق محادثات حقيقية أكثر جدوى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق ينبغي أن تنفذا بالكامل عن طريق النظر بجدية في وجهات نظر البلدان غير الأعضاء المتضررة من التصدي لحالات التراع في إطار اختصاص المجلس.

ثانياً، يرى وفد بلدي أنه ينبغي للمجلس أن يركز بشكل أقوى على الفصلين السادس والثامن من الميثاق. ولذلك، ينبغي أن تكون هناك آلية تشاور معززة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حل المسائل الأمنية موضع الاهتمام العالمي.

ولذلك تؤكد إندونيسيا أن المجلس، في هذا الصدد، ينبغي أن يولي مزيداً من الاهتمام إلى منع نشوب التراعات والسعي إلى إيجاد حلول سياسية للتراعات العالمية.

ثالثاً، لا يقل التعاون المتوازن والمتناسق بين مجلس الأمن والجمعية العامة أهمية عما سبق. وينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، تمشياً مع الفقرة الثانية من المادة ١١ من الميثاق.

ومن شأن إجراء تقييم شهري شامل وتحليلي لعمل المجلس أن يسهل كثيرا على عموم الأعضاء تقديم إسهامات ذات صلة إلى المجلس، بما في ذلك عن طريق الجمعية العامة، في قضايا السلام والأمن ذات الاهتمام المشترك. وتعلق إندونيسيا أهمية كبيرة على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩ بشأن تنشيط الجمعية العامة، لا سيما توثيق التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام.

رابعاً، لم يتخذ المجلس في أحيان كثيرة جدا أي إجراء في مواجهة الفظائع الجماعية والتهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين، وذلك بسبب ممارسة حق النقض والتهديد بممارسته. وتؤيد إندونيسيا إلغاء حق النقض. ولكن، وفي ضوء الحقائق الراسخة، فإننا نرحب بأي خطوة من شأنها أن تنظم استخدام حق النقض على نحو صارم. وينبغي أن يحدد المجلس آلية عملية تكفل ألا يعيق حق النقض قضية البشرية والعدالة.

خامسا، تؤكد إندونيسيا على أهمية تعزيز المشاورات المنتظمة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في جميع مراحل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن مجرد تحسين أساليب العمل لا يحل المشكلة الأكبر. إذ لا يمكن أن تقتصر جهودنا على الإجراءات. فمواطنو العالم يتطلعون إلى أن يكون المجلس متجاوباً وفعالاً ونزيهاً وعادلاً في حل النزاعات، وفقا للقانون الدولي. وللأسف، تُبين الحالات المستمرة، مثل فلسطين وسورية، شتى الطرق التي سلكها المجلس وأخفق فيها. ولذلك، ستواصل إندونيسيا مساعيها الحثيثة في الدعوة إلى بذل جهود والإسهام فيها بغية جعل المجلس ديمقراطياً ورشيداً وشفافاً وقابلاً للمساءلة وفعالاً، بما يجسد تعددية الشعوب وشواغلها جميعا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): إن ليختنشتاين عضو في فريق المساءلة والاتساق والشفافية وهي تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا باسم الفريق. إننا نقود جهود الفريق الرامية إلى جعل مجلس الأمن أكثر فعالية في منع أو إنهاء الجرائم الوحشية. وأود أن أدلي بالملاحظات الموجزة التالية في هذا الموضوع.

إن شعوب العالم تتوقع من المجلس أن يحميها من الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وهي أسوأ الجرائم بموجب القانون الدولي. وكثيراً ما أخفق المجلس في أن يرقى إلى مستوى هذه التوقعات، والمثال على ذلك في رواندا والبوسنة والهرسك في التسعينات من القرن الماضي وما يجري الآن في سورية وفي أماكن أخرى. وتوضح هذه الأمثلة المعروفة التكلفة البشرية والسياسية لهذا التقاعس، غير أن هناك الكثير من الحالات الأخرى بما فيها حالات لم تُدرج مطلقا في جدول أعمال المجلس.

ولهذا السبب، اجتمع فريقنا لإعداد مدونة قواعد لسلوك الدول فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن في مواجهة الجرائم الفظيعة. وقد قمنا بذلك في عملية مشاورات مفصلة مع الدول ومع الأمانة العامة والمجتمع المدني. وأسفر ذلك عن نص يجسد التزام الدول السياسي والذي سيساعدنا، بمرور الوقت، في خلق ثقافة المساءلة السياسية التي نحتاج إليها لجعل المجلس أكثر فعالية وشرعية.

وبالانضمام إلى المدونة، تتعهد الدول بأنها ستؤيد – أثناء عضويتها في المجلس – اتخاذ المجلس لإجراءات حاسمة وفي الوقت المناسب لمنع أو إنهاء الجرائم الوحشية. وفي إطار هذا الالتزام العام، فإنها تتعهد كذلك على نحو أكثر تحديدا بعدم التصويت ضد مشروع أي قرار يتسم بالمصداقية يقدم لهذا الغرض. وقد وقعت بالفعل ٨٣ دولة من جميع مناطق العالم على مدونة قواعد السلوك. ويشمل ذلك سبعة من أعضاء المجلس

الحالي وثلاثا من الدول الخمس التي تم انتخابها للتو للانضمام إلى عضويته اعتباراً من عام ٢٠١٦. وهذا عدد مذهل ونحن على ثقة بأن العديد من الدول الأخرى ستحذو حذوها.

وسيعلن وزير خارجية بلدنا عن مدونة قواعد السلوك يوم الجمعة، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، في مناسبة ستكون مفتوحة للجميع. وكلما زاد عدد الدول المنضمة إلى المبادرة بحلول يوم الجمعة، ستقوى الدعوة إلى تغيير الطريقة التي يتصدى بها المجلس للجرائم الوحشية. ولذلك، نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تنضم بعد إلى قائمة الموقعين على مدونة قواعد السلوك على أن تفعل ذلك في غضون الأيام القليلة القادمة حتى يتسنى إدراجها في قائمة المؤيدين الأصلية.

إن مدونة قواعد السلوك هي التزام سياسي هام وجاد لأي دولة تشغل مقعدا في المجلس. كما أنها تمثل معياراً للحد الأدنى الذي نتوقعه من أي عضو في المجلس، حيث أن أعضاء المجلس مطالبون بصورة جماعية بتولي المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين بالنيابة عنا. ونحن على ثقة بأن مبادرة مدونة قواعد السلوك يمكن أن تحدث تغييراً جوهرياً في عملية صنع القرار في المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

السيد كارول (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي بلدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، ويود أن يثير أربع نقاط.

أولا، هناك حاجة إلى مساواة حقيقية بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتأثير الذي يمكنها ممارسته على عمليات صنع القرار في مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وقد أكد البابا فرانسيس، في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر، أنه إلى جانب إنجازات الأمم المتحدة العديدة،

”فإن خبرة السنوات السبعين الماضية أثبتت أن الإصلاح والتكيف مع روح العصر ضروريّان على الدوام، ونحن نعمل على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تمكين جميع البلدان، وبدون استثناء، من المشاركة في قراراتنا والتأثير عليها بصورة حقيقية ومنصفة.“ (A/70/PV.3، صفحة ٣).

ويعتقد وفد بلدي أن الدول الأعضاء تود أن يكون لها ثقلاً عادلاً في التأثير، لا سيما في مجلس الأمن – الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي بيدها اتخاذ قرارات ملزمة. وهذا يستدعي مزيدا من التفاعل؛ وعلى وجه الخصوص، يتطلب إجراء مناقشات مفتوحة حقا واستعدادا لأخذ آراء عموم الأعضاء والجهات الفاعلة في مختلف الصراعات الجاري النظر فيها بعين الاعتبار. ومن شأن مثل هذه الآراء أن تضفي قدرا أكبر من الشرعية على المجلس وتساعده في تشكيل فهم أفضل لحالات الأزمات وفي تحسين قدرته على الاستجابة.

وعلاوة على ذلك، ولإظهار مزيد من الاهتمام بآراء عموم الأعضاء، فإن المجلس قد يرغب في إعادة النظر في ممارسته المتمثلة في اتخاذ قرار أولا بشأن مسألة لا تتم مناقشتها من قبل عموم أعضاء الأمم المتحدة إلا فيما بعد. قطعاً، هناك أسباب وجيهة لهذه الممارسة. غير أنها تجعل بعض عموم الأعضاء يتساءلون عما إذا كان لإسهاماتهم أي قيمة وما إذا كان القرار قد اتُخذ بالفعل وتم اعتماده قبل الاستماع إلى آرائهم.

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة الشفافية التي يطالب بها عموم الدول الأعضاء المجلس، فإننا نسمع ذلك الصوت يزداد قوة في الآونة الأخيرة، ليس في سياق المسألة الأكبر المتعلقة بتنشيط عمل الأمم المتحدة فيما تبلغ عامها السبعين فحسب، ولكن أيضا في السياق الأكثر إلحاحا المتعلق باختيار الأمين العام المقبل للمنظمة. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يحافظ مجلس الأمن والجمعية العامة على علاقة عمل تتسم بالشفافية.

وكما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، ترى العضوية أن معايير المرشحين المؤهلين يجب أن تشمل قدرات قيادية وإدارية ثابتة، وخبرة واسعة في العلاقات الدولية، ومهارات قوية في مجالات الدبلوماسية والاتصال وتعدد اللغات، مع النظر في التوزيع المتساوي والعادل على أساس التوازن الجنساني والجغرافي.

ثالثا، في ما يتعلق بمسألة الإنصاف في تطبيق ميثاق الأمم المتحدة وجميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية، يعتقد وفدي أن التفسير التعسفي للقوانين القائمة، والكيل بمكيالين في التعامل مع أطراف الصراع هما من الأسباب الكامنة وراء مشاعر الإيذاء التي تتحول إلى مشاعر الكراهية والعنف.

رابعا، إن الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس، تكتسب المزيد من السلطة والشرعية إذا تمكنت البلدان من وضع معايير واضحة وفعالة لتطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية، وللتمسك بما يتماشى معه من تطبيق للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومن المعترف به والمقبول اليوم على نطاق واسع أن المسؤولية عن الحماية تشمل جميع الشعوب من الفظائع الهائلة، وحالات الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولكن ليس من السهولة بمكان القيام بهذا الواجب عمليا بسبب المصالح الجغرافية والسياسية السائدة، ولا سيما الإجراءات المتخذة بموجب هذا المبدأ لأن بوسعها أن تؤدي إلى التعارض مع التفسير الحرفي المتشدد لمبدأ آخر، ألا وهو مبدأ عدم التدخل المنصوص عليه في الفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن نظرا لما يخلّفه التقاعس عن العمل من تكاليف بشرية مرفوضة، فإن البحث عن الوسائل القانونية الفعالة للتطبيقات العملية لمبدأ المسؤولية عن الحماية يجب أن يكون أولوية من الأولويات الأكثر إلحاحا للأمم المتحدة.

ويؤيد الكرسي الرسولي بشدة أي مبادرة وأي خطوة باتجاه تطبيق مبدأ المسؤولية عن الحماية على نحو أكثر فعالية وواقعية، لا سيما في حالات ارتكاب فظائع جماعية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير حركة عدم الانحياز لكم، سيدي الرئيس، وللرئاسة الإسبانية للمجلس على عقد هذه المناقشة عن أساليب عمل المجلس، وعلى تقديم المذكرة المفاهيمية (S/2015/793، المرفق) حول هذه المسألة. وترحب حركة عدم الانحياز بهذه المناقشة المفتوحة، لأنها تتيح الفرصة أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة بأن يعربوا عن آرائهم بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، وتشجع الأعضاء بنطاقهم الأوسع على المشاركة في المناقشة.

بالنسبة إلى حركة عدم الانحياز، الشفافية والانفتاح والاتساق عناصر رئيسية ينبغي لمجلس الأمن أن يراعيها في جميع الأنشطة والنُهُج والإجراءات التي يتخذها. ونأسف لأن المجلس قد أهمل هذه العناصر الهامة في العديد من الحالات. والأمثلة على هذا الفشل يمكن أن يتبين من معارضته لعقد مناقشات مفتوحة بشأن بعض المسائل ذات الأهمية الكبيرة، وقيامه بعقد مناقشات مفتوحة غير مقررة من خلال توجيه إخطارات انتقائية، وممارسته المتكررة لتقييد المشاركة في بعض المناقشات، والتمييز بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، لا سيما بشأن تعاقب البيانات والحدود الزمنية المسموح بها خلال المناقشات المفتوحة.

ونظرا للمهلة المحددة وحقيقة أن موقف حركة عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع يظهر في الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري السابع عشر لحركة عدم الانحياز، الصادرة في أيار/مايو ٢٠١٤، سأقتصر على التدابير المحددة التسعة التالية التي تدعو حركة عدم الانحياز إلى اتخاذها بغرض تحسين أساليب عمل المجلس، وزيادة فعاليته في الوفاء بمسؤوليته الرئيسية.

أولا، ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، الذي ما فتئ مؤقتا لمدة ٧٠ عاما، من أجل تحسين الشفافية والمساءلة.

ثانيا، ينبغي زيادة عدد الجلسات العلنية، وفقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي للجلسات أن تتيح فرصا حقيقية تراعي آراء ومساهمات أعضاء الأمم المتحدة بنطاقهم الأوسع، ولا سيما غير الأعضاء في المجلس الذين تكون شؤونهم قيد المناقشة في المجلس.

ثالثا، ينبغي للجلسات والمشاورات غير الرسمية أن تبقى في حدها الأدنى، وينبغي أن تشكل الاستثناء وليس القاعدة، كما يُفترض أن تكون عليه. وينبغي للجلسات أن تكون مفتوحة، خاصة عندما تشمل إحاطات إعلامية من المبعوثين الخاصين أو ممثلي الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة.

رابعا، إن إنشاء المجلس للأجهزة الفرعية ينبغي أن يكون وفقا لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي لهذه الأجهزة أن تعمل بطريقة توفر لأعضاء الأمم المتحدة بنطاقهم الواسع المعلومات الكافية عن أنشطتها وفي الوقت المناسب.

خامسا، ينبغي أن تكون التقارير السنوية التي يقدمها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أكثر تفسيرا وشمولا وتحليلا، وأن تتضمن تقييما لأعمال المجلس، بما في ذلك تلك الحالات التي فشل المجلس في التصرف حيالها، وينبغي أن تشمل الآراء التي يعرب عنها الأعضاء خلال النظر في بنود جدول الأعمال. كما ندعو المجلس إلى توضيح الظروف التي يتوصل في ظلها إلى مختلف النتائج، سواء كانت قرارات أو بيانات رئاسية، أو بيانات أو عناصر أخرى موجهة إلى الصحافة.

سادسا، ينبغي للمجلس، عملا بالفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أن يقدم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها.

سابعا، ينبغي للمجلس كفالة أن تكون تقييماته الشهرية شاملة وتحليلية، وأن تصدر في الوقت المناسب. وقد تنظر الجمعية العامة في أن تقترح معايير لإعداد هذه التقييمات.

ثامنا، ينبغي للمجلس أن يراعي تماما توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن، وفقا للفقرة ٢ من المادة ١ من الميثاق.

تاسعا، ينبغي للمجلس أن يكف عن محاولاته المستمرة لإحالة المسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، وعن تدخّل هذا الأخير في مهام الجمعية وسلطاتها.

إن حركة عدم الانحياز ترفض استخدام مجلس الأمن كأداة لتحقيق المصالح السياسية وجداول الأعمال الوطنية، حيث تؤدي تلك الممارسة إلى تفاقم الأوضاع بدلا من تخفيف وطأتها، وهي تتعارض مع مهمته المنصوص عليها في الميثاق. ونكرر ضرورة عدم الانتقائية، والنزاهة، والمساءلة في عمل المجلس. وقرار مجلس الأمن بالشروع في مناقشات رسمية أو غير رسمية حول الحالة في أي دولة عضو، أو حول أي مسألة لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، لهو قرار مخالف للمادة ٢٤ من الميثاق. ففي مثل هذه الحالات، هناك ضرورة لكي يظل يتقيد المجلس تقيدا صارما بالصلاحيات والمهام الممنوحة له من جانب الدول الأعضاء بموجب الميثاق.

وفي السنوات الأخيرة، كان مجلس الأمن يلجأ بسرعة كبيرة جدا إلى التهديد باتخاذ إجراءات تنفيذية أو منح الإذن باتخاذها في بعض الحالات، بينما يبقى صامتا ومتقاعسا في حالات أخرى.

وعلاوة على ذلك، لجأ المجلس بشكل متزايد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كغطاء لتناول القضايا التي لا تشكل بالضرورة تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين. ويشير

استعراض متأن لهذه الاتجاهات إلى أن المجلس كان بإمكانه اختيار أحكام بديلة للاستجابة بصورة أكثر ملاءمة لحالات بعينها. وبدلاً من الإسراف أو التسرع في استخدام الفصل السابع من الميثاق، ينبغي بذل جهود للاستفادة بشكل كامل من أحكام الفصل السادس والفصل الثامن لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. أما الفصل السابع فينبغي اللجوء إليه، كما هو الغرض منه، كإجراء أخير. وللأسف، تم اللجوء إلى أحكام المادتين ٤١ و ٤٢ في بعض الحالات بسرعة لا داع لها وقبل استنفاد الخيارات الأخرى المتاحة بصورة كاملة.

وختاما، وإذ نقترب من عملية تعيين أمين عام جديد للمنظمة، تؤكد حركة عدم الانحياز موقفها على النحو المبين في الإعلان الوزاري الصادر في الجزائر العاصمة في أيار/مايو ٢٠١٤، فضلا عن الدور المحوري للجمعية العامة في عملية اختيار الأمين العام وتعيينه، وتعرب عن تأييدها للجهود الرامية إلى تدعيم وتعزيز دور الجمعية في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد تيو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سنغافورة البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية.

ما برحت سنغافورة منذ سنوات تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمل مجلس الأمن. وآخر مقترحاتنا واردة في الوثيقة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن التي عممها رئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في ٣١ تموز/يوليه.

وسنغافورة لكونها دولة صغيرة قوامها مدينة، لن تتاح لنا الكثير من الفرص للانضمام إلى عضوية مجلس الأمن، لكننا نولي أهمية كبيرة لمسألة أساليب عمل المجلس ونود أن نشهد إحراز تقدم سريع. ولذلك، نشكر إسبانيا على عقد جلسة اليوم وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2015/793، المرفق) بشأن موضوع هذه المناقشة المفتوحة. ونود أن نركز على ثلاثة جوانب من أساليب عمل مجلس الأمن.

أولا، بغية تحسين فعاليته وزيادة خضوعه للمساءلة، يجب على المجلس أن يتناول المشكلة الواضحة التي يتم تجاهلها. لقد استُخدم حق النقض كثيرا جدا في الماضي لمنع اتخاذ إجراءات لمواجهة أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب أسفرت عن إزهاق أرواح العديد من الأبرياء. وتكرر سنغافورة دعوتها الأعضاء الدائمين في المجلس إلى الامتناع عن استخدام حق النقض لعرقلة إجراءات المجلس التي تستهدف منع أو إنهاء الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وإن كان لزاما عليهم استخدام ذلك الحق، ينبغي على الأقل أن يشرحوا لعموم أعضاء الأمم المتحدة السبب وراء عدم تأييدهم للمبادرات الرامية إلى منع أو وضع حد للفظائع الجماعية. وفي ذلك الصدد، تؤيد سنغافورة مدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية بشأن إجراءات مجلس الأمن لمواجهة الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. كما نؤيد المقترح المشترك المقدم من فرنسا والمكسيك للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن للامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تفعل الشيء نفسه.

ثانيا، فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة، ما فتئ المجلس يعمل استنادا إلى نظام داخلي مؤقت لعقود. كما يرد العديد من أساليب العمل الحالية خارج النظام الداخلي المؤقت في مذكرات متابعة صادرة عن رئيس المجلس. ونظرا لأهمية لمجلس الأمن، فإن ذلك أمر غير مثالي. لقد حان الوقت لكي يعتمد المجلس نظامه الداخلي لتحسين الشفافية والمساءلة في أعماله. ومن شأن ذلك بدوره تعزيز مصداقية المجلس في نظر عموم أعضاء الأمم المتحدة.

ثالثا، فيما يتعلق بالشمول، ورغبةً في ضمان اتخاذ الأمم المتحدة لإجراءات سريعة وفعالة، عُهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. لكن ينبغي للمجلس ألا يسمح لذلك أن يمنعه من العمل مع العضوية الأوسع للأمم المتحدة بشأن المسائل الرئيسية التي تؤثر على جميع الدول الأعضاء. وإذا كان مجلس الأمن يريد أن يعمل لصالح عموم أعضاء الأمم المتحدة، فينبغي أن يشرك الدول الأعضاء في حلقة مثمرة من الحوار واتخاذ القرارات على نحو فعال.

سيتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقرر في العام المقبل المرشح القادم لقيادة المنظمة. وندعو المجلس إلى العمل بشكل أوثق مع الجمعية العامة، وفقا لولايات كل منهما على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، لكي تصبح عملية اختيار الأمين العام أكثر انفتاحا وشفافية. وتشكل بعض التدابير التي اعتمدت في قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، مثل الرسالة المشتركة الموجهة من رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس للدعوة إلى تقديم مرشحين في الوقت المناسب مع وصف للعملية برمتها، بداية طيبة. ولا بد من اتخاذ المزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه.

ترحب سنغافورة بالفرص المتاحة مثل المناقشة المفتوحة المعقودة اليوم لمناقشة المسألة الهامة المتمثلة في أساليب عمل مجلس الأمن. ونتطلع إلى نتيجة مجدية بشأن هذه المسألة من شأنها المساعدة في زيادة تعزيز فعالية المجلس ومصداقيته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أود، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ذات الأهمية الكبيرة لبلدنا، وأن أشكركم على إتاحة الفرصة لنا للتكلم للمرة الأولى بصفتنا عضوا منتخبا في المجلس.

تؤيد أوروغواي البيانات التي أدلى به كل من ممثل سويسرا باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية؛ وممثل ليختنشتاين بشأن مدونة قواعد السلوك؛ وممثل إستونيا بشأن انتخاب الأمين العام. واستجابة لدعوة الرئاسة الإسبانية للامتناع عن تكرار الأفكار التي أثيرت بالفعل، لن أتوقف طويلا عند المسائل التي تناولتها بالفعل بيانات الوفود التي أشرت إليها للتو، ولكنني سأركز على نقطة هامة للغاية يود بلدي أن يبرزها.

إن عمليات حفظ السلام أدوات أساسية لصون السلام والأمن الدوليين، وهي أداة تلتزم بها أوروغواي على مدى عقود عبر إسهامات ملموسة في النظام من خلال إسهامها المستمر في المناقشات المتعلقة بالسياسات التي تُعقد داخل المنظمة فيما يتعلق بتلك العمليات. ولذلك، فإن أوروغواي، بوصفها جهة فاعلة ملتزمة بحفظ السلام، تأمل في نجاح العمليات الجارية حاليا لاستعراض أو دراسة عمليات الأمم المتحدة للسلام وبناء السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

يوضح تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) وتقرير الأمين العام عن تنفيذه (S/2015/682) أن موضوع المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لا يزال يمثل أولوية لتحسين فعالية ولايات حفظ السلام، ولا سيما من خلال إشراك تلك البلدان في وقت مبكر في وضع تلك الولايات. وفي السياق الحالي، الذي نشهد فيه زيادة في الهجمات المباشرة على أفراد قوات حفظ السلام وحينما تزداد الولايات تعقيدا، بما في ذلك تنفيذ أعمال هجومية في بعض الحالات، أصبحت الحاجة إلى إجراء مشاورات في وقت مبكر مع البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة هامة بشكل متزايد.

وهذا يعني أنَّ الإصغاء إلى أصوات الموجودين على أرض الواقع سيؤدي إلى ولايات أكثر مصداقية وواقعية. وبالمثل، يتعين تحسين التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول

الأعضاء عموما، وبخاصة البلدان المساهمة بوحدات عسكرية وتلك المساهمة بقوات شرطة إذا أردنا تحقيق شراكة حقيقية.

وكما ذكر بلدي في منتديات أخرى، ليست هناك حاجة إلى صكوك جديدة لإجراء المشاورات بكفاءة؛ والتحدي يكمن في تنفيذ الصكوك القائمة. وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، ومختلف البيانات الرئاسية تُنشئ هذه الآليات وتحيل إليها، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتبكير بإجراء مشاورات مع البلدان المساهمة قبل إنشاء ولايات جديدة أو تجديد القائم منها؛ وعقد اجتماعات مخصصة في أية مرحلة من الولايات بناء على طلب البلدان المساهمة بقوات؛ وتبادل المعلومات والمناقشات المواضيعية. ونعتقد في هذا الصدد أنَّ هناك مجالاً لتحسين استخدام هذه الأدوات، مثل أي شيء يتعلق بتبادل المعلومات، بما يشمل إتاحة تقارير الأمين العام في وقت مبكر، وهو الأمر الذي أكَّد عليه بلدي في مجالات أخرى، منها مثلاً أثناء رئاستنا مجموعة أصدقاء هايتي حينما كان يجري إعداد المشروع الأول للقرار ١٥٤٢(٢٠٠٤)، بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أخيراً، إنَّ الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام والتابع لمجلس الأمن يمثل عاملا أساسيا لتحسين التفاعل بين أولئك الذين يُنشئون الولايات ويجدِّدونها وأولئك الذين ينفذونها، فضلاً عن التفاعل مع الأمانة العامة. وفي هذا الصدد، تبقى أوروغواي ملتزمة بتحسين أساليب العمل لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، التي ستشغل خلالها مقعداً بصفتها عضواً غير دائم في هذه الهيئة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد ميناه (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرِّفني إلقاء هذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية.

وأود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إدراج مسألة إصلاح مجلس الأمن في برنامج عمل المجلس. وأودّ أيضاً تهنئة إسبانيا على توليها الرئاسة لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

إننا نرحب بالمذكرة المفاهيمية (S/2015/793، المُرفق) التي عمَّمها الممثل الدائم لإسبانيا، ونحيط علماً بالمسائل الواردة فيها بشأن جهود مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله. كما نحيط علماً بالتحسن في أساليب عمل المجلس، بما في ذلك استخدام الحوار التفاعلي غير الرسمي للتفاعل والتواصل بشكل غير رسمي مع فرادى الدول الأعضاء ولجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونحيط علماً أيضاً بالجهود المبذولة لمعالجة مسائل مثل نظام القائمين على صياغة الوثائق ورؤساء الهيئات الفرعية وإعداد التقارير السنوية والتقييمات الشهرية. ونعتبر هذه الخطوات متواضعة ولكنها هامة نحو تحسين عمل المجلس.

ونلاحظ أنَّ التركيز الرئيسي للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن كان على التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة. ونلاحظ أيضا أنَّ أعضاء مجلس الأمن المنتخَبين لم يُحرِزوا الكثير من التقدم في الحثِّ على تنفيذ مسائل معيَّنة ونأمل أن تتحسَّن الأمور في المستقبل.

وإننا نشجع المجلس على الاستمرار في الاستفادة من أوجه التقدم الهام المُحرَز عبْر مواصلة تحسين أساليب عمله بتنفيذ الإجراءات الواردة في المذكرة S/2010/507 والمذكرات ذات الصلة اللاحقة. ونبقى مقتنعين بأنَّ التغييرات التجميلية في أساليب العمل لن تنهض بالحاجة الأساسية إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن وتوسيع عضويته بكلتا فئتيها الدائمة وغير الدائمة، على النحو الوارد في مقرَّر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. ويبقى الوضع الراهن غير متَّسق مع مبادئ ومقاصد وروح ميثاق هذه المنظمة العظيمة والنبيلة، حيث لا تزال أفريقيا ومناطق أخرى ناقصة التمثيل أو غير ممثلة في مجلس الأمن في كلتا الفئتين.

إنَّ مشاركتنا المستمرة في هذه المناقشة ترتكز بقوة على التزامنا بالعمل مع جميع أعضاء الأمم المتحدة في تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن، وفقاً للخطوط الموضحة في الموقف الأفريقي الموحَّد. لذا، فإننا نؤكد مجددا دعوتنا إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، كما هو وارد في المقرر ٦٢/٥٥٧، ونشدد في هذا الصدد على ترابط المجموعات الخمس لإصلاح المجلس.

وبشأن اثنتين من هذه المجموعات – العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة من جهة، وأساليب العمل من جهة أخرى – فإننا تقيدنا في جميع الأوقات بموقف مبدئي. وموقفنا هو الموقف الذي بيناه لرئيس المفاوضات الحكومية الدولية في ٢٢ نيسان/أبريل، وهو مجسَّد في الوثيقة الإطارية؛ إنه يؤكد الحاجة إلى التمسك بأولوية أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بصلاحيات الجمعية العامة ووظائفها، والاحترام الكامل لهذه الأحكام. وتبقى المجموعتان مترابطتين بشكل لا ينفصم، ومع أنه حدث بعض التقارب في الأفكار بشأن تحسينهما، فإنَّ العناصر الرئيسية للإصلاح لم تؤتِ ثمارها.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها مختلف الوفود، فإنَّ اقتراحات معيَّنة جديرة بالتفكير تبقى على الطاولة. وهي تشمل كيفية تحسين الشفافية وإمكانية الوصول إلى المجلس وإنشاء نظام داخلي مستقر له. ونرى أنه يتعيَّن على مجلس الأمن والجمعية العامة أن يعملا معاً على نحو وثيق في نطاق مجالات مسؤولية كلٍّ منهما، سعياً إلى إيجاد حلولٍ للكم الهائل من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، مع تركيز مجلس الأمن على المسائل وفقاً للولاية المنوطة به بمقتضى الميثاق بغية تعزيز تفاعل متناغم وعلاقة تعاونية بين الجهازين. وفي نظر جميع الوفود، تبقى العلاقة بين المجلس والجمعية العامة مسألة بالغة الأهمية في برنامج الإصلاح.

في كانون الثاني/يناير، أكَّد مجلس الأمن أوجه الترابط بين الأمن والتنمية، بما يشمل طابعهما المتداعم. لذا، من المهم أن نبقى مركِّزين على هذا الجانب بصفته وسيلة لتحقيق السلام المستدام. والحفاظ على التوازن بين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة، مجلس الأمن والجمعية العامة، ضروري للغاية لتمكين الأمم المتحدة من التصدي للتهديدات القائمة والناشئة. وهو ضروري أيضاً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١). ودور الجمعية العامة، بما فيه المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، كما وردت في المواد ذات الصلة من الميثاق، بحاجة إلى التعزيز والتدعيم بغية تمكينها من أداء دورها الملائم بصفتها هيئة صنع السياسات الأكثر تمثيلاً وديمقراطية في الأمم المتحدة.

وإننا نُشيد بالتعاون المعزَّز بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، والذي أدَّى إلى عقد مشاورات سنوية أكثر تنظيماً وفعالية بين الهيئتين. ونواصل الحثَّ على تعزيز التنسيق بينهما بغية ضمان التمويل المستمر والقابل للتنبُّؤ لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولدعم التعمير والتنمية في القارة الأفريقية بعد انتهاء التراع. فالتعاون المستمر بين المجلس والمنظمات الإقليمية سيعطي فوائد جمَّة في التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فإنَّ القلق يساورنا حيال عدم اتساق قرارات مجلس الأمن، وهو ما يتجلى في انتقائيته الواضحة في معالجة المسائل التي تثير قلقا بالغا لدى المنظمات الإقليمية.

ختاماً، إنَّ تحسين أساليب عمل مجلس الأمن جزء لا يتجزَّأ من مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وجميع المسائل الخمس المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن مترابطة ويجب معالجتها بصورة كلية. لقد مضى حتى الآن عدة عقود منذ أن أبقى مجلس الأمن مسألة استعراض أساليب عمله قيد نظره. وحقيقة بقاء النظام الداخلي للمجلس مؤقتاً بعد ٧٠ سنة تؤكد الحاجة الملحة إلى معالجة هذه المسألة.

ونلاحظ أنَّ المنحى الرئيسي لجميع مواقف المجموعات والوفود المختلفة يتمثل في ضمان أن يصبح مجلس الأمن شفافاً وشاملا للجميع وقابلاً للمساءلة ويمكن الوصول إليه في أساليب عمله. ومجموعة الدول الأفريقية تدعم تلك المبادرات.

لذلك، نود أن نؤكد مجددا استعداد أفريقيا للعمل مع جميع المجموعات ذات المصلحة والدول الأعضاء لتحقيق تقدم حاسم لا رجعة فيه، ولكن بوصفه صفقة شاملة من الإصلاح، وليس في صوامع منعزلة. ما برح مقرر الجمعية العامة ٦٢/٥٥٧ يمثل المشكاة التي نهتدي بها في عملنا. ما زلنا مقتنعين بالحاجة إلى إصلاح شامل يأخذ في الحسبان المبادئ والأهداف والمُثل العليا المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، من أجل عالم أكثر انصافا يقوم على أساس العالمية والمساواة والتوازن الإقليمي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد ماندونسا إي مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): في حين أن مجلس الأمن جهاز رئيسي في الأمم المتحدة، ومع ذلك، فهو مقيد في تكوينه. ويعمل بالنيابة عنا جميعا، نحن الدول الأعضاء، ومن ثم لا بد من الشفافية في عمل لمجلس تجاه العضوية العامة المساءل أمامها.

بوصفنا أعضاء في فريق المساءلة والاتساق والشفافية نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق بالنيابة عنا ممثل سويسرا، أود أن أتطرق بإيجاز إلى الجوانب التكميلية الأربعة التالية.

أولا، إن مناقشات مفتوحة، مثل مناقشة اليوم يمكن أن تثبت بأنه من المفيد جدا الاستماع إلى آراء عموم الأعضاء بشأن مختلف المواضيع والحالات المتصلة بالسلام والأمن، ومن الجهة الأخرى، من أجل تمكين الدول الأعضاء من تكوين فهم أفضل للتدابير التي يتخذها المجلس، والمساعدة على تعزيز التزامها بالتنفيذ الكامل لتلك التدابير. ومع ذلك، علينا أن نجعل المناقشات المفتوحة أكثر كفاءة. وينبغي أن نتمكن من اختتام مناقشة مثمرة في أي جلسة صباحية إذا تعاوننا جميعا في المساعدة في التركيز على الرسائل التي نعتبرها مهمة. لذلك نؤيد الصيغة التي اقترحتها إسبانيا لاستخدامها في المستقبل في المناقشات المفتوحة، وشأننا شأن العديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك أعضاء المجلس، سوف نلتزم بالوقت القصير المخصص للمناقشات. والواقع أن الشكل المقترح يستند إلى المذكرة الرئاسية S/2012/922 التي تهدف إلى زيادة الكفاءة والتفاعل والشفافية في حصيلة المناقشات المفتوحة.

ثانيا، إن لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لما لديهما من معرفة معينة بالحالات والمجالات التي يشملها عملهما، بوسعهما تقديم وجهات نظر تكميلية جديدة إلى المجلس. واعترف المجلس بالفعل بأهمية التفاعل معهما؛ وذلك ليس جديدا. إن ما يتعين علينا فعله هو العمل على ممارسة ذلك بالكامل، وأن يعمل رؤساء مجلس الأمن على تعزيز هذا التفاعل من خلال برامج العمل الشهرية، وبالقيام بصورة منتظمة بادراج رؤساء لجنة بناء السلام وتشكيلاتها، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، للمشاركة بوصفهم مقدمي إحاطات إعلامية في جلسات المجلس، أو بالمشاركة في حوارات غير رسمية، حسب الاقتضاء. لذلك نتفق تماما مع البيان الذي أدلى به ممثل أنغولا باسم أعضاء المجلس الآخرين وأبرز الدور الحاسم لرؤساء المجلس لدى إعدادهم لبرامج عملهم.

ثالثا، فيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن على وجه التحديد، نرى جدوى في تنظيم اجتماعات دورية لمناقشة قضايا ذات أهمية لجدولي أعمالهما. وقد شعرنا بالتشجيع إذ سمعنا أن الرئاسة المقبلة لمجلس الأمن، المملكة المتحدة، ستواصل التركيز على هذه العلاقات المترابطة بين الأمن والتنمية. ويمكن لهذا التفاعل أيضا التوجيه عن طريق

الهيئات الفرعية، من قبيل لجان الجزاءات والأفرقة العاملة، ولا سيما تلك المتعلقة بحفظ السلام ومنع نشوب الصراعات.

رابعا، إن تشاور المجلس مع لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يصبح جزءا من جانب أوسع بكثير، أي منع نشوب النزاعات. وردا على التحدي الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة صباح اليوم بتقديم اقتراحات ملموسة، نقترح أن يفكر لمجلس في كيفية الاستفادة بشكل أفضل من الهيئات الفرعية، بما في ذلك الأفرقة العاملة الحالية، لفهم إشارات التحديات الناشئة التي تواجه السلم والأمن والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بخطة التنمية الأوسع، من قبيل تغير المناخ، والأوبئة، والاتجار غير المشروع، والجريمة المنظمة، وتقديم التقارير عن ذلك في الوقت المناسب إلى المجلس عندما ترى تلك الأفرقة ضرورة للقيام بعمل ما. أود أن أشدد على أننا لا نتكلم عن جلسات لا نهاية لها ما من شأنها إلا إطالة عملية صنع القرار. فنحن نعرف أن المجلس هيئة عملية المنحى، وليس منبرا للنقاش. ولكن إدراج وجهات نظر هذه الهيئات في جلسات المجلس، يمكن، إذا أجريت بكفاءة، أن تكون بالغة الأهمية لزيادة الاتساق في عملية صنع القرار في الأمم المتحدة.

إن قوة الأمم المتحدة يكمن في تنوعها. يرتبط الأمن حاليا بالعديد من الجوانب التي يجرى بحثها في جميع أركان منظومة الأمم المتحدة. فعلى مجلس الأمن أن لا ينأى بنفسه عن هذه التجربة، وفي الواقع، يمكنه الاستفادة منها. نأمل أن يستطيع أعضاء المجلس التأمل في تلك الحقيقة ووضع الممارسات التي تمكن من التفاعل بانتظام، دون إثقال كاهل المجلس المثقل بطبيعة الحال بعبء عمل ثقيل بالفعل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثلة تركيا.

السيدة شاليسكان (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نود أن نشارك الآخرين في توجيه الشكر إليكم، وإلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

إن مسألة أساليب عمل المجلس تؤثر تأثيرا مباشرا على أهم وظائف منظمتنا. على الرغم من أننا ننظر في موضوع يعتبر أحد المكونات الرئيسية لإصلاح مجلس الأمن، لا يزال هناك مجال أكبر للتحسين قبل أن نتوصل إلى اتفاق عام بشأن المسألة. أما وقد قلت ذلك، فنود في البداية أن نبين أن العديد من التحديات التي نواجهها يوميا في المنظمة ناجمة عن عدم الشفافية، والمساءلة، والفعالية في المجلس، وعن الطابع غير الديمقراطي له. وإلى حد ما، لا يسعنا إلا أن نعمل على معالجة هذه المشاكل عن طريق زيادة عدد الأعضاء المنتخبين.

إن استخدام حق النقض من بين أكثر القضايا إلحاحا التي يتعين علينا معالجتها. إذ أنه من المستحيل تقريبا أن نعرف ما إذا كان استخدام بلد ما لذلك الحق مدفوعا بالرغبة في المحافظة على السلم والأمن الدوليين أو بالمصلحة الوطنية. وعلى أي حال، فإن ذلك نتيجة تقاعس الهيئة الرئيسية في منظمتنا التي تتمثل مهمتها الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة فرنسا، والمكسيك، وليختنشتاين التي تقدمت بها بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية بهدف الحد من استعمال حق النقض من جانب الأعضاء الدائمين أو غير الدائمين في حالات الفظائع الجماعية. ونؤيد المبادرتين. بيد أننا لا نعتقد أن فكرة وضع مدونة سلوك للأعضاء غير الدائمين يمكن أن تكون مجدية ما لم تشمل أيضا الأعضاء الدائمين.

إن مناقشتنا لأساليب العمل تشمل أيضا العلاقة بين المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. ثمة موضوع على جانب كبير من الأهمية مدرج في جدول أعمالنا لهذا اليوم، ألا وهو عملية اختيار الأمين العام المقبل، فهي مسألة مرتبطة بالعلاقة بين المجلس والجمعية العامة. نشهد هذا العام مناقشة مستفيضة لمسألة تشمل المجتمع المدني، فضلا عن الدول الأعضاء. إن قرار الجمعية العامة الأخير بشأن تنشيط أعمالها

(٣٠٧/٨٦) يتضمن أحكاما تاريخية، كما ذكر آخرون. ومع ذلك، بما أن ذلك القرار لا يتضمن أي إشارة إلى مواعيد نهائية أو إلى عدد المرشحين الذين سيوصي بهم المجلس، نعتقد أن الحالة الراهنة تقتضي قطع شوط طويل في معالجة جوانب القصور الهيكلية للعملية.

إن زيادة التفاعل الموضوعي بين المجلس وسائر هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، لا تزيد فقط من الشفافية في عمل المجلس والانفتاح والشمول، ولكنها تعزز أيضا كفاءة منظومة الأمم المتحدة بشكل عام.

وغني عن القول أن الحوار بين المجلس والدول غير الأعضاء في المجلس يمثل أحد الجوانب الحاسمة في مناقشتنا اليوم. وعلى الرغم من أننا ندرك حاجة المجلس إلى إجراء مداولاته خلال عملية صنع القرار، نعتقد أن هناك مجالا كبيرا لتحسين زيادة الشفافية في أعماله. وفي هذا الصدد، فإن وضع جدول زمني يتضمن المزيد من الإحاطات الإعلامية، وعقد جلسات وفقا لصيغة آريا، يكفلان بأن تكون مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية والمعلومات عن عمل الهيئات الفرعية، فضلا عن تقاريرها، متاحة في الوقت المناسب، وأخيرا وليس آخرا، يحد ذلك من تواتر الجلسات المغلقة، هذا ما نحتاج إليه إذا أردنا تفاعلا مجديا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الوفد الإسباني على تنظيم هذه المناقشة الهامة اليوم بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية العامة على إحاطته الإعلامية، وأن أشيد بالسفير غاسبار مارتنز، ممثل أنغولا، على قيادته بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

ما انفكت البرازيل تنادي منذ وقت طويل بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر شفافية، وأيسر وصولا للدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، وأكثر مساءلة أمام العضوية الأوسع نطاقا التي يتصرف بالنيابة عنها. وينبغي للمجلس إنجاز عمله بطريقة مفتوحة وعلنية، قدر الإمكان. ما برحت البرازيل، تماشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة، تحض على الأخذ في الحسبان بشكل كامل وجهات نظر البلدان التي لديها مصلحة خاصة في أي مسألة موضوعية قيد نظر المجلس، وأن يسمح لها بالمشاركة في مشاوراته. وينطبق ذلك بصورة خاصة على البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس، وأيضا على البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة. نحن نفهم أن هذا موضوع مهم وينبغي التطرق إليه في الوقت الذي تجري فيه عملية استعراض عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

وفي سياق المناقشات بشأن الاستعراض، ينبغي أن أن تصبح المشاورات فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة، ذات طابع مؤسسي أكبر. وفي هذا الصدد، فإن التجربة الإيجابية لمجموعة أصدقاء هايتي يمكن تكرارها. وينبغي لهذه الهيئة أيضا النظر في السبل الكفيلة بتحسين مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عملية صنع القرار. كما أننا ننادي منذ أمد طويل بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يصرف المزيد من وقته وجهده على الوقاية. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أرحب مرة أخرى بالتركيز القوي من جانب الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، برئاسة الرئيس خوسيه راموس – هورتا، على إعطاء الأولوية للسياسة والدبلوماسية الوقائية، والتأكيد على أهمية ترجمة توصيات الفريق إلى استراتيجيات ملموسة.

وثمة اعتراف على نطاق واسع بأن التصويت في مجلس الأمن ينبغي أن ينفذ بالطرق ذات الصلة بالمسؤوليات الواردة

في ميثاقنا فيما يتعلق بالأمن الجماعي. وتوجد حاليا مبادرتان قيد المناقشة من جانب الدول الأعضاء تتطرقان إلى هذه المسألة – إحداهما مقدمة من فرنسا والأخرى قدمها فريق المساءلة والاتساق والشفافية. ونرحب بالاقتراح الفرنسي بشأن حق النقض، حيث تعكس تلك المبادرة التصور السائد بأن المجلس لم يتمكن، في بعض الحالات الإشكالية بوجه خاص، من الوفاء بمسؤولياته بموجب الميثاق على النحو المناسب. وتشير أيضا مدونة قواعد السلوك الخاصة بالفريق إلى الضرورة الملحة لتحديث أساليب عمل المجلس. ويمكن النظر للمدونة على أنها مساهمة بناءة في المناقشة بشأن أنماط التصويت إلى حد أنها تسلط الضوء على حقيقة أن استجابة المجتمع الدولي للفظائع الجماعية لا ينبغي أن تقع ضمن السلطة التقديرية للأعضاء الدائمين وحدهم. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي لهذه المدونة أن تتناول أيضا بعض الجوانب الأخرى المتصلة بالوقاية والمساءلة.

ويقدم لنا القرن الحادي والعشرين الأدلة الوفيرة والمأساوية على أن اللجوء إلى القوة العسكرية في كثير من الأحيان، يزيد من معاناة السكان المدنيين ومن ضعفهم. ولذلك، سيكون من المفيد للمدونة الخاصة بالفريق، التأكيد على مفهومين تحديدا. الأول هو أن العمل العسكري هو الملاذ الأخير الذي لا يمكن أن يتم إلا وفقا لميثاق الأمم المتحدة وبعد تحليل عواقبه المحتملة على نحو حصيف. والثاني هو أن القرارات التي تأذن باستخدام القوة، ينبغي أن تعتمد على إجراءات معززة لرصد وتقييم تنفيذها من أجل ضمان الامتثال للولاية الأصلية والقانون الدولي.

ويعرب العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، إلى جانب أعضاء الأمم المتحدة، عن الاهتمام الشديد بعملية اختيار الأمين العام المقبل. وقد تم إطلاق مبادرات هامة خارج نطاق الأمم المتحدة – مثل حملة ''قائد واحد يمثل ٧ مليارات نسمة'' والاقتراح المقدم من المجموعة المعروفة باسم ''الحكماء''– تدعو إلى المزيد من الشفافية والشمول في عملية الاختيار. ويرتبط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بأساليب عمل هذا الجهاز، ولا سيما علاقته مع الجمعية العامة. وتؤيد البرازيل بأن يكون للجمعية العامة دور أكثر فعالية في ترشيح الأمين العام، بموجب المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، وتماشيا مع التزامنا بالممارسات الإجرائية الديمقراطية والشفافة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، تدعو الحاجة إلى توثيق التعاون ليس مع الجمعية العامة فحسب – بشأن مسألة تعدي مجلس الأمن على صلاحيات الجمعية العامة بصورة خاصة – ولكن أيضا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. وترى البرازيل أنه ينبغي للمجلس أن يستفيد بشكل أفضل من الوظيفة الاستشارية للجنة بناء السلام. وكما استطيع أن أشهد من خلال تجربتي الخاصة، فإن هناك مجالا للمزيد من القيمة المضافة إلى مداولات المجلس عند دعوة رؤساء تشكيلات لجنة بناء السلام للاجتماع بشكل غير رسمي مع أعضاء المجلس قبل أن يتم النظر في الحالة التي يتابعونها عن كثب.

وإحدى أسهل التوصيات تنفيذا لفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٥، الواردة في تقريرها المعنون ''تحديات الحفاظ على السلام''، هي أن على مجلس الأمن أن يقوم بصورة منتظمة بطلب مشورة لجنة بناء السلام والاستفادة من إنذاراتها المبكرة والأدوار الوقائية التي يمكن أن تؤديها لإثراء أبعاد بناء السلام للولايات. ونغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول الأعضاء، وبالأخص أعضاء المجلس، على المشاركة الكاملة في المرحلة الحكومية الدولية لاستعراض هيكل بناء السلام، التي أطلقت مؤخرا من جانب الميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين لأنغولا وأستراليا.

ولدى مناقشة أساليب عمل مجلس الأمن، لا يَسعْ المرء إلا أن يلاحظ أن للأعضاء الخمسة الدائمين تفوقا كبيرا في

اتقان الإجراءات والمسائل القانونية المعقدة التي تحكم عمل المجلس. ومن يسموا بالقائمين على صياغة القرارات هم دائما الأعضاء الدائمون. ويحدث هذا، إلى حد كبير، لأن الأعضاء المنتخبين حديثا، ولأسباب واضحة، يستغرقهم بعض الوقت للتكيف مع تعقيدات أساليب عمل مجلس الأمن. ومع ذلك، وفي إطار تحسين أساليب العمل، لا ينبغي أن يشارك الأعضاء غير الدائمين في المفاوضات من المراحل المبكرة من العملية وما بعدها فحسب، ولكن أن تسند إليهم مزيد من مسؤوليات الصياغة أيضا. ويمكن لمساهمة الأعضاء غير الدائمين أن تكون ذات أهمية كبرى للتغلب على العقبات. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن ثلاثة أعضاء غير دائمين اضطلعوا بأحد أكثر المبادرات البناءة بشأن الحالة في سورية، والتي أسفرت عن اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية إلى البلد. ولنتذكر أيضا أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن الدوليين، قد انبثق من خلال مثابرة أعضاء منتخبين، بقيادة ناميبيا، قبل ١٥ عاما.

ومن الصعب أن نرى الكيفية التي يمكننا بها أن نحسن أساليب عمل هذا الجهاز كثيرا بدون تناول الحاجة إلى توسيع عضويته. وفي رأي غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن أفضل سبيل لتعزيز ديناميات المجلس بهدف التأكد من أن تصبح قراراته أكثر فعالية وشرعية هو من خلال إنشاء مقاعد جديدة دائمة وغير دائمة. ومن شأن ذلك أن يتيح للبلدان الملتزمة بإيجاد مجلس أمن أكثر شفافية وفعالية وخضوعا للمساءلة وسهولة في الوصول إليه، المجال لاكتساب الخبرة والقدرة اللازمتين للمساعدة في تحديث المجلس من الداخل. ويعتمد تحسين أساليب عمل مجلس الأمن إلى حد كبير على الإصلاح الشامل الذي يجعل المجلس أقرب إلى واقع العالم المعاصر. ولهذا السبب فإن مجموعة أساليب العمل هي إحدى المسائل المترابطة الرئيسية الخمس للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو المنصوص عليه بموجب مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢.

وفي الختام، وفي سياق نفس البيان الذي أدلى به زميلي ممثل سيراليون، أود أن أشدد على أن الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة والدورة الحالية للجمعية العامة تمثلان فرصة قيمة للتوصل إلى نتائج ملموسة بشأن مهمة إصلاح مجلس الأمن هذه التي طال أمدها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

السيد غونثاليث فرانكو (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): تغتنم جمهورية باراغواي هذه الفرصة للتأكيد مجددا على موقفنا تجاه أساليب عمل مجلس الأمن، على النحو المعرب عنه في البيانات التي أدلينا بها في المناقشات بشأن إصلاح هذا الجهاز. وترى باراغواي أن المسائل الرئيسية، عند تناول أساليب عمل مجلس الأمن، هي الشفافية والمشاركة والمساءلة والفعالية.

الشفافية سمة ينبغي أن تسود في جميع مستويات التداول وصنع القرار في المجلس. وعقد جلسات مفتوحة للمجلس يمثل أحد الجوانب الحاسمة الأهمية في هذا الصدد. وووفقا للطريقة التي يعمل بها المجلس اليوم، يبدو أن الجلسات المفتوحة اليوم هي الاستثناء وليس القاعدة – وهذه حالة تمنع الدول غير الأعضاء من أن يكون لها أي أثر على المجلس، ولا سيما في اتخاذ القرارات.

ولمسألة المشاركة جانبان. الجانبالأول للمشاركة ينطوي حصرا على الدول الأعضاء في المجلس، في حين أن الثاني يتعلق بالدول غير الأعضاء. فيما يتعلق بالجانبالأول، نعتقد أنه ينبغي للأعضاء غير الدائمين المشاركة على قدم المساواة مع الدول الأعضاء الدائمين. إن معالجة بعض البنود بوصفها مخصصة ومحجوزة حصرا للدول الدائمة العضوية، وعدم السماح للدول الأعضاء غير الدائمين بتناولها أمر ينال من مصداقية عمل النظام المتعدد الأطراف، ويحد من حقوق الأخيرة بوصفها أعضاء هذا

الجهاز. فيما يتعلق بالجانب الثاني، ترى باراغواي أنه ينبغي اتخاذ تدابير للسماح للأعضاء غير الدائمين في المجلس بالمشاركة في المسائل التي تعالجها الدول الدائمة العضوية، لا سيما عندما تشمل المسائل التي تؤثر على تلك البلدان أو المنظمة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي الإعلان عن هذه المواضيع مسبقا بما يكفي من الوقت.

وفيما يتعلق بالمساءلة، من الضروري أن نذكر بأنه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يتصرف الأعضاء في المجلس باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينطوي هذا على التزام كبير وهام. والتصرف بالنيابة عن الجميع يتطلب عملا مسؤولا، وبالتالي المساءلة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى أن تتضمن التقارير السنوية للمجلس المقدمة إلى الجمعية العامة تحليلا موضوعيا وليس مجرد قائمة بالوقائع أو موجز بالجلسات المعقودة والمقررات المتخذة.

ويجب أن تكفل أساليب عمل المجلس كفاءة هذا الجهاز وفعاليته، الأمر الذي يتطلب تحسين قدراته على الاستجابة في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة للمسائل الحيوية لصون السلام والأمن الدوليين.

وتعرب باراغواي عن رغبتها القوية في الاضطلاع باختيار الأمين العام المقبل من خلال عملية شفافة ودينامية وشاملة للجميع ويعمل فيها مجلس الأمن والجمعية العامة بطريقة منسقة وتكاملية.

وفي الختام، نعلم أن بعض أعضاء المجلس يرون أن لديهم وحدهم السلطة لاختيار أساليب عملهم. ومع ذلك، وفي شتى المراحل في الماضي، رأينا هذا الجهاز يستجيب لشواغل الجمعية العامة أو شواغل الدول غير الأعضاء. وفي هذا الصدد، أدمج المجلس آراء أو اقتراحات أو إسهامات محددة لتحسين أساليب عمله أو تصويبها أو جعلها أقرب ما تكون إلى الكمال. ولذلك السبب، نلتمس أن ينظر أعضاء مجلس الأمن في نتائج هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد مندوثا – غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تود كوستاريكا أن تشكر إسبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، ورئيس الجمعية العامة، السيد ماغنز ليكتوفت، ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد سفن يورغنسن، على بيانيهما الافتتاحيين.

وأود أن أتناول نقطتين محددتين. أولا، يقر وفد بلدي بأهمية تعميق التواصل بين مجلس الأمن والهيئات والأطراف الفاعلة الأخرى من أجل تمكين الأول من الاضطلاع بمهامه بفعالية. وينبغي أن يكون هذا التواصل أكثر سهولة ودينامية، وليس مع الجمعية العامة وحدها، بل أيضا مع لجنة بناء السلام والممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام، وبشكل خاص مع المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

كما ينبغي أن يمتد التواصل ليشمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات ومنظمات المجتمع المدني التي، من خلال صيغة آريا، تتاح لها الفرصة للتأثير المباشر على أعمال المجلس. وعقد ١٥ اجتماعا بصيغة آريا في هذا العام أمر جدير بالذكر مع التقدير. وفي ذلك الصدد، نشيد أيضا بأعمال الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ونناشدهم استخدام جميع الوسائل المتاحة لهم لضمان زيادة المجلس لشفافيته ومشاركته الفعالة على السواء مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الآخرين.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية التي أود أن أبرزها في هذه المناقشة – وهي أهمية الدور الذي يضطلع به الأمين العام، سواء من خلال مساعيه الحميدة وفقا للمادة ٩٩ من الميثاق، أو من خلال مبادرات مثل مبادرة ''الحقوق أولا''. وسيشكل انتخاب الأمين العام المقبل فرصة ذهبية لزيادة المساواة في هذه العملية وشفافيتها وثباتها وشمولها للجميع ولزيادة تعزيز العلاقة

بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، إذ أنه قرار لا يتخذه أعضاء المجلس الـ ١٥ وحدهم بل تتخذه الدول الأعضاء كافة.

وكوستاريكا تناشدنا جميعا اغتنام الزخم المحيط باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٦٩/٣٢١، بشأن تنشيط أعمال الجمعية، من خلال إطلاق عملية في أقرب وقت ممكن لتحديد هوية من سيضطلع بدور الأمين العام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ومن الأمور الملحة أن تبدأ في أقرب وقت ممكن عملية اختيار الأمين العام المقبل – الذي تأمل كوستاريكا أن يكون امرأة – بتوجيه رسالة مشتركة من رئيس الجمعية ورئيس مجلس الأمن. ويحدد القرار الذي اتخذ مؤخرا الطريق نحو المستقبل، وسيولي وفد بلدي لتنفيذ العملية الأهمية الواجبة والاهتمام.

ويشعر وفد بلدي بالتشجيع لكوننا من هذه المرحلة فصاعدا، وللمرة الأولى في التاريخ، سنحظى بالفرصة لمعرفة أسماء المرشحين وخطط عملهم وللتفاعل معهم. وبالرغم من ذلك، ستواصل كوستاريكا وغيرها العمل لتوليد الزخم السياسي اللازم لكفالة ألا يقدم مجلس الأمن مرشحا واحدا بل مرشحين أو أكثر إلى الجمعية العامة، وأن تشمل العملية انتخابا وليس مجرد تعيين.

وبدلا من التساؤل عن الموعد الذي ينبغي أن نبدأ فيه تنفيذ القرار ٦٩/٣٢١، ينبغي أن نسأل أنفسنا عن السبب وراء تأخرنا لهذا الوقت الطويل. ونوجه السؤال نفسه في كل عام حينما نرى أن النظام الداخلي لمجلس الأمن لا يزال مؤقتا وأنه، بالرغم من دعوات الدول الأعضاء، لم تُعتمد بعد خطة عمل لتنفيذ المذكرة الرئاسية S/2010/507 وصيغها المستكملة اللاحقة.

إن مجلس الأمن يمر بمنعطف حرج فيما يتعلق بشفافيته وأساليب عمله بشكل عام. وبوسعه أن يختار تجديد طاقته التعاونية وتجديد الزخم لتوطيد الإنجازات الحالية والتصدي للتحديات الجديدة أو يمكنه التراجع إلى بروتوكوله المعتاد وتوحيد صفوفه حول اختصاصاته بالذات، مما سيؤثر تأثيرا سلبيا على فعاليته وشرعيته. ونحن جميعا نعلم أن الخيار الأول من هذين الخيارين هو الخيار المجدي الوحيد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسفيرة بنما.

السيدة فلوريس هيريرا (بنما) (تكلمت بالإسبانية): أود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر لإسبانيا على عقد هذه الجلسة بشأن أساليب عمل المجلس في وقت يتسم بأهمية أساسية للأمم المتحدة إذ نناقش إصلاح مجلس الأمن والدينامية الجديدة لاختيار الأمين العام والعلاقة المتغيرة بين الأجهزة والهيئات المختلفة. وفي ذلك الصدد، ترى بنما أن الوقت قد حان لتنشيط هذه المناقشة في ضوء جانبين مترابطين: هما الشفافية في أعمال المنظمة والأخلاقيات باعتبارها المبدأ التوجيهي الذي لا نزاع فيه لعملية صنع القرار في جميع هيئات الأمم المتحدة دون استثناء.

وبالرغم من أن العالم تعرض لأكثر التغييرات تنوعا منذ عام ١٩٤٦، فإن هياكل المنظمة ودينامياتها الداخلية لم تستجب بالضرورة لهذه الوقائع الجديدة على النحو الذي يتطلبه جدول الأعمال الدولي ويطالب به. وتشكل عملية إصلاح مجلس الأمن اليوم مسألة تحظى باهتمام متزايد لنسبة ٩٧,٤ في المائة من هذا المجتمع ولا تمثل سوى حاجة الدول إلى ضمان أن تكون عضويتها ممثلة للوقائع الجغرافية – السياسية والإقليمية الحالية.

إن جهود الدول الأعضاء الـ ٥١، بما في ذلك بنما، التي أسست المنظمة في عام ١٩٤٥ جديرة بالذكر وحققت العديد من أهدافها، ولكن على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، الاستجابة لمرحلة تاريخية أخرى، وعلى الدول الأعضاء الحالية أن تكون منفتحة ليس لمواصلة المناقشة فحسب، بل أيضا لتشجيع المناقشة بغية تعزيز جهاز صنع القرارات الذي ينوب عن الدول الأعضاء التي يبلغ عددها الآن ١٩٣ دولة.

وبعد ٧٠ عاما، لا تزال الوظائف الأساسية التي أوكلها ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بغية صون السلام والأمن الدوليين ذات أهمية وستظل كذلك، ولكن لا شك أن هذا الجهاز بحاجة إلى تنشيطه لكيلا يكون أكثر تمثيلا فحسب، بل أيضا أكثر فعالية وشفافية وانفتاحا وخضوعا للمساءلة أمام المجتمع الدولي. وتؤكد تلك الحاجة على أهمية المبادرات المختلفة الرامية إلى تجاوز حق النقض في مجلس الأمن، والذي يحد في حالات عديدة من العمل الفوري للأمم المتحدة وفعاليتها في حالات معينة أو حيث يوجد خطر ارتكاب جرائم أو انتهاكات.

ونعرب عن تأييدنا للمبادرة التي تدعو إليها ليختنشتاين وفريق المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق باعتماد مدونة لقواعد السلوك من شأنها تعزيز فكرة جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية. كما ندعم مبادرة فرنسا والمكسيك ونتابع المبادرة بشكل وثيق على وجه الخصوص لأنها تمثل المرة الأولى التي يضطلع فيها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالدور القيادي في المناقشة بشأن تنقيح الامتيازات الخاصة به وتحديثها.

وأكدت بنما سابقا على أن المشاركة المتنوعة في مجلس الأمن، لا سيما من جانب البلدان النامية، ستوفر المزيد من الشفافية في صنع القرار وتنفيذ القرارات.

بالمثل، نعتقد أن حق النقض في مجلس الأمن قد أدى دوره التاريخي في العقود السابقة، في أعقاب صراع الحرب العالمية الثانية. لكن اليوم، تُطالب حتى أصغر البلدان بأن تُعامل على قدم المساواة، لأننا جميعا خاضعون للقانون الدولي.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أنه من المهم أن ننظر في توصيات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي عمل منذ إنشائه في عام ١٩٩٣، بشأن تلك المسائل لتحسين وترشيد الطرائق والأساليب المستخدمة من قبل مجلس الأمن. ونحن ننوه بالفرصة التي تتيحها لنا هذه المناقشة المفتوحة للنظر في مسألة أساليب عمل المجلس. ومما يشجعنا سيرنا في الاتجاه الصحيح للتوصل إلى إصلاحات شاملة تحتاجها المنظمة على وجه السرعة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد إلينغر (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): تود الجمهورية التشيكية أن تشكر الرئاسة الإسبانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. وتؤيد الجمهورية التشيكية بشدة إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك أساليب عمله. لقد عبرنا عن رأينا سواء من خلال الإسهام في الوثيقة الإطارية لرئيس المفاوضات الحكومية الدولية، أو خلال الحوار التفاعلي الذي جرى خلال شهر أيار /مايو. وتود الجمهورية التشيكية أيضا أن تكرر تأييدها لجهود السفير راتراي الرامية إلى تسهيل المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، الذي أصبح بعد مرور ٧٠ عاما على ميلاد الأمم المتحدة، أمرا مطلوبا بشكل واضح.

إننا نتفق مع المذكرة المفاهيمية الإسبانية (S/2015/793، المرفق) بأنه ثمة بالتأكيد مجالا للتحسين في طريقة تفاعل مجلس الأمن مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، لا سيما مع الجمعية العامة. ونرى أيضا أن المناقشات المفتوحة بنتائج متفق عليها مسبقا، لا تؤدي إلى طبيعة تفاعلية لهذه المناقشات، كما أنها لا تشعر الدول الأعضاء خارج مجلس الأمن، بأن عمليات الاستعراض مهمة لهذه الهيئة. ولذلك، فإننا نؤيد مواصلة النقاش حول كيفية معالجة هذه النواقص. وينطبق ذلك أيضا على مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية، حيث يمكن أيضا تكثيف تبادل وجهات النظر مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن.

وتعتبر الجمهورية التشيكية مسألة اختيار الأمين العام أحد أهم أجزاء هذه العملية. ونحن نقدر عدم إغفال الوفد الإسباني لهذه المسألة. إن الطريقة الحالية لاختيار الأمين العام طريقة عفا

عليها الزمن بشكل واضح. وتؤيد الجمهورية التشيكية تماما عملية اختيار أكثر شفافية، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١، الذي يسير في الاتجاه الصحيح. ونرحب خصوصا بفكرة ضرورة تقديم المرشحين لمنصب الأمين العام أنفسهم، للجمعية العامة خلال حوارات واجتماعات غير رسمية. وسنكون سعداء بالقيام بأكثر من ذلك لتحقيق الشفافية والشمول في عملية الاختيار.

وتقدر الجمهورية التشيكية الجهود المبذولة لتحسين وتكثيف علاقة مجلس الأمن مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مع لجنة بناء السلام، ولكن بصفة خاصة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتضفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) التي اعتمدت مؤخرا، زخما جديدا على العلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتؤكد على الصلة الهامة بين الأمن والتنمية.

وفي هذا السياق، نود أن نذكر الوفود بترشيح الجمهورية التشيكية لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال الانتخابات التي ستجرى غدا في الجمعية العامة. إن الجمهورية التشيكية تؤكد التزامها بالخطة، وتدعم مواصلة البناء على الربط بين التنمية المستدامة والسلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسفير بيرو.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بمبادرة إسبانيا لعقد مناقشة مفتوحة حول أساليب عمل مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكركم سيدي الرئيس، على المذكرة المفاهيمية (S/2015/793، المرفق) التي أعدت لهذه الجلسة.

تؤيد بيرو البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسويسرا بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية، لا سيما فيما يتعلق بأهمية قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١، لأنه يرتبط بإجراءات اختيار الأمين العام القادم. ونأمل أن يتم تنفيذه على نحو فعال في وقت قريب.

ومنحت جميع الدول الأعضاء من خلال توقيعها على ميثاق الأمم المتحدة، مجلس الأمن ولاية لضمان السلام والأمن الدوليين، وتعهدت أيضا بالامتثال لقراراته. وهذا يعطينا الشرعية اللازمة للتعبير عن وجهات نظرنا فيما يتعلق بأساليب عمل هذه الهيئة. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي التأكيد مجددا على الحاجة الملحة لمواصلة إحراز تقدم في اتجاه إصلاح أساليب عمل المجلس، بهدف زيادة شرعيته، وشفافيته اللازمة في العلاقات المتعددة الأطراف، فضلا عن كفاءته وفعالية عمله. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعرض ثلاثة أفكار، أشار إليها بعض المتكلمين الذين سبقوني، مما يدل على توافق الرؤى بشأن العديد من هذه الأمور.

أولا، من أجل تحقيق الشفافية، ينبغي لهذه الهيئة عقد المزيد من الجلسات العامة، التي يتعين أن تكون جلسات مواضيعية، وتعقد في الوقت المناسب. ويؤيد وفد بلدي أيضا إجراء مناقشات مفتوحة، نظرا لأنها تتيح للدول غير الأعضاء في المجلس فرصة للتعبير عن آرائها.

ثانيا، فيما يتعلق بإدخال الديمقراطية لعمل مجلس الأمن، أعرب بلدي دائما عن موقف قائم على المبادئ، هدفه النهائي ضرورة إلغاء حق النقض. إننا ندرك صعوبة تحقيق ذلك، ولهذا السبب، فإننا ندعم كل الجهود الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض. وينبغي أن نشير إلى أنه بدون إصلاح حقيقي لأساليب العمل من حيث ارتباطها بحق النقض، يواجه المفهوم الهام المتعلق بالمسؤولية عن الحماية، خطر الضعف الشديد. وفي هذا السياق، تؤيد بيرو الإعلان السياسي الذي تقدمت به فرنسا والمكسيك الهادف إلى منع استخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الصارخة

لقانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. وندعو الأعضاء الدائمين الآخرين في المجلس إلى دعم هذه المبادرة. أيضا، نحن نعمل في إطار فريق المساءلة والاتساق والشفافية، على اعتماد مدونة قواعد سلوك تنص على التزام الدول الأعضاء بعدم التصويت معارضين مشروع قرار لمجلس الأمن يهدف إلى منع حالات الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية.

ثالثا، من أجل تشجيع المزيد من التفاعل والمشاركة، ترى بيرو ضرورة ترسيخ ممارسة مشاورات مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام. ويتطلب التعقيد المتزايد لولايات عمليات حفظ السلام، وكذلك التحديات المتزايدة التي تواجهها المزيد من التنسيق وتبادل المعلومات أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار آراء البلدان المساهمة بقوات، عند تجديد الولايات أو صياغتها.

أخيرا، وكما أشار آخرون، أود أن أشدد على أهمية الانتقال من نهج إدارة الصراع إلى نهج الوقاية منه. ولا يمكن سوى لنظام إنذار مبكر منع نشوب الصراعات، وتلبية الهدف الرئيسي لمنظمتنا تماما، المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يسرنا أن نراكم، سيدي الرئيس، تترأسون المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم.

إننا نؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد جرت تحسينات على مر السنين لأساليب عمل مجلس الأمن. وقد حدث ذلك إلى حد كبير نتيجة للجهود المستمرة التي يبذلها الأعضاء غير الدائمون. لكن يتعين القيام بأكثر من ذلك بكثير. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي تسليط الضوء على النقاط الرئيسية التالية.

ويجب على المجلس أن يواصل العمل على تعزيز الانفتاح والشفافية والشمولية في عمليات صنع القرار. لكن لدى الدول غير الأعضاء في المجلس، مصالح كبيرة في ما يتخذه من قرارات، ويعتبر الحوار مع مجمل الدول الأعضاء حاسما. ومن الأهمية بمكان القيام بالتنفيذ الفعال والمستمر لقرار تحسين أساليب عمل المجلس، بما في ذلك القرار المتعلق بالاتصال داخل المجلس المقتبس من اقتراح باكستان خلال فترة عضويتها الأخيرة في المجلس.

وينبغي أن نواصل البحث عن سبل لإقامة شراكة أقوى بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة، وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب استشارة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، عن كثب قبل صياغة ولايات حفظ السلام واعتمادها.

إن مشاركتها في عمليات تشكيل البعثات ستعالج العديد من المسائل المتعلقة بالقيادة والسيطرة والاتصالات والتنسيق والتنقلات بين البعثات. ومن شأن هذه المشاورات أن تساعد بعثات حفظ السلام على التكيف مع الحقائق ميدانيا.

وهناك حاجة إلى عملية شفافة تؤدي إلى تمثيل متوازن لأفرقة خبراء المجلس. ويحتاج مكتب أمين المظالم إلى تعزيز. فليس هناك مبرر لقصر دوره على لجنة جزاءات واحدة فقط.

ولتعزيز العلاقة بين المجلس والجمعية العامة، فإن المزيد من الإحاطات الإعلامية العامة والتقارير السنوية الموضوعية من المجلس والتفاعل المفيد بين المجلس والجمعية العامة بشأن التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس، سيكون مفيدا. فتناول بعض المقترحات الواردة في الرسالة الخطية من رئيس الجمعية العامة العام الماضي في هذا الصدد يمكن أن يكون بداية جيدة.

وتقع على عاتقنا عملية اختيار وتعيين الأمين العام. والتكتم في تلك العملية ليس في مصلحة المجلس ولا الأمم المتحدة ككل.

وأخيرا، فإن التبكير بانتخاب الأعضاء غير الدائمين العام المقبل، سيمكن المجلس من تخصيص رؤساء الهيئات الفرعية في الوقت المناسب – الأمر الذي طالبنا به لسنوات عديدة. وذلك قد يمكن المجلس أيضا من يكون لديه عدد أكبر من القائمين بالصياغة من بين الأعضاء غير الدائمين.

إن مجلس الأمن هو سيد نظامه الداخلي الخاص به، والذي لايزال، للأسف، مؤقتاً حتى الآن. فالكثير منا اليوم يقدم رأيه بشأن ما ينبغي القيام به. والسؤال المهم هو، كيف يمكن تحقيق كل هذا؟ والحقيقة أن الأعضاء غير الدائمين قد عقدوا تقريبا جميع المناقشات بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. وهي حقيقة جديرة بالتأمل. وهناك صلة وثيقة بين طابع العضوية في المجلس، والحاجة إلى جعل المجلس أكثر انفتاحا وشفافية. وتلك الصلة هي المساءلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد رييس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن وتحويله إلى هيئة شفافة وديمقراطية تتماشى مع التطورات في العلاقات الدولية والتطورات التي واجهتها الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية، لا يزال مسألة معلقة. وبدون ذلك الإصلاح، لا يكتمل إصلاح المنظمة. ويشكل تغيير أساليب عمل مجلس الأمن عنصرا أساسيا من عناصر إصلاحه. ونحن نرى أن التغييرات التي أجريت حتى الآن لا تعدو كونها مجرد تغييرات شكلية ولا تضمن المشاركة الحقيقية للدول الأعضاء في عمل المجلس وصنع القرار فيه.

فالاتفاقات الأساسية – والأهم، تلك المتعلقة بالمسائل الحساسة أو الهامة جداً – لا تزال يتناولها الأعضاء الدائمون فقط في المجلس، وفي بعض المناسبات، حتى من غير كامل العضوية الدائمة. أما بقية الأعضاء فلها هامش تأثير محدود في العملية. وتواجه الغالبية منهم معضلة قبول أو عدم قبول النتيجة النهائية المقدمة لهم من دون إمكانية المشاركة في مفاوضات حقيقية تتناول آراءها ومصالحها.

وينبغي أن تكون المناقشات العامة فرصة مثالية من أجل توجيه مساهمات الدول غير الأعضاء إلى المجلس فيما يتعلق بتحليل الجوانب المحددة المدرجة في جدول أعماله بغية الإسهام في التفاوض بشأن مشاريع القرارات والمقررات التي سيتم اعتمادها. ولكن، في حقيقة الأمر تصبح تلك المناقشات مجرد ممارسة شكلية وأعضاء المجلس لا ينتظرون حتى انتهاء المناقشات، قبل أن تخذوا قرارالهم بالفعل.

وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، تقر الدول الأعضاء بأن مجلس الأمن يعمل بالنيابة عنها في أداء مهامه، الأمر الذي يعني أنه ينبغي أن يضمن المشاركة الحقيقية للدول الأعضاء الـ ١٩٣ في عمله وفي قراراته. وتكرر كوبا أن هناك، على الأقل، حاجة ملحة إلى إجراء التغييرات التالية في أساليب عمل مجلس الأمن.

هناك حاجة إلى زيادة عدد الجلسات العلنية عملا بالمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، وينبغي ألا تُعقد الاجتماعات المغلقة والمشاورات غير الرسمية إلا في حالات استثنائية جدا.

وينبغي أن يُسمح على الدوام للبلدان المعنية بالمشاركة في مناقشات المجلس التي تؤثر عليهم تأثيرا مباشرا، عملا بالمادة ٣١ من الميثاق.

وينبغي أن تعكس قرارات المجلس والبيانات الرئاسية آراء الدول الأعضاء على النحو الذي تعرب عنه في المناقشات العامة.

وينبغي أن تتوفر للبلدان غير الأعضاء في المجلس إمكانية الوصول إلى الهيئات الفرعية، بما في ذلك الحق في المشاركة في مناقشاتها.

وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على النظام الداخلي للمجلس - والذي للأسف لا يزال نظاماً مؤقتاً، كما كان حاله منذ ٧٠ سنة - بغية زيادة الشفافية ومستوى المساءلة.

ويساورنا القلق إزاء التوجه المتزايد في مجلس الأمن للنظر في المسائل، والاضطلاع بالمهام التي لا تدخل في نطاق اختصاصه، مغتصبا بشكل متزايد الدور الموكل بموجب الميثاق للأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة.

ويتعين على المجلس أن يقدم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة. وينبغي أن تكون هذه التقارير تحليلية وتمكن من تقييم عمله على نحو واف، بما في ذلك الأسباب التي حالت دون اتخاذه إجراءات في حالة ما أو قضية معينة حسبما يقتضي الوفاء بولايته. ونؤكد من جديد الحاجة إلى أن يقدم المجلس التقارير الخاصة التي أشار إليها الميثاق في المادتين ١٥ و ٢٤، والتي للأسف لا تنشر حتى الآن.

وترتبط مسألة حق النقض ارتباطا وثيقا بأساليب عمل المجلس، لا سيما آلية صنع القرار. إن حق النقض امتياز عفا عليه الزمن وغير ديمقراطي وينبغي التخلص منه في أقرب وقت ممكن.

فمجلس أكثر شفافية سيكون أكثر شرعية. ومجلس شامل للجميع ويمكن الوصول إليه ويأخذ في الحسبان آراء الدول الأعضاء في المنظمة، من شأنه أن يكون أكثر فعالية.

فلنترك السفسطائية جانباً ونحن نناقش هذا الموضوع الهام. فلا تعوزنا الأفكار أو المقترحات. وما نحتاج إليه هو اتخاذ إجراء فوري. دعونا نزيل، وإلى الأبد، السرية وانعدام الشفافية في عمل مجلس الأمن، وكذلك استبعاد الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة من أعماله وقراراته. يجب ألا نؤجل هذه المهمة لفترة أطول.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ولا يسعني إلا أن ألاحظ الجانب الرمزي لحقيقة أن أول اجتماع لمجلس الأمن تشارك فيه أوكرانيا منذ انتخابها كأحد الأعضاء غير الدائمين في هذه الهيئة لفترة السنتين المقبلتين تكرس لموضوع تحسين أساليب عمل المجلس، ذات السمة التي ميزت حملة أوكرانيا الانتخابية. وفيما نتطلع إلى المستقبل، ستكون هذه المسألة الهامة إحدى الأولويات الرئيسية لعضوية أوكرانيا غير الدائمة في المجلس خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

لقد ظلت أوكرانيا دائما مؤيدة قوية لزيادة الشفافية في أنشطة المجلس ولتعزيز التفاعل مع كامل عضوية الأمم المتحدة وهيئات المنظمة. وفي هذا الصدد، نثني على الرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن على دعوتها رئيس الجمعية العامة لإلقاء كلمة أمام المجلس في مناقشته السنوية لأساليب العمل، للمرة الأولى في السنوات الثماني الماضية.

ففي حملتنا الانتخابية قدمنا حجة قوية لتغيير المجلس إلى جهاز منفتح ومتاح تماما لجميع الدول، وعلاوة على ذلك - كمسألة مبدأ - تعزيز التعاون الواسع والبناء على نطاق واسع مع كل دولة من الدول الأعضاء. فلتطمئن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأننا سننفذ ذلك التعهد في فترة السنتين المقبلتين. وستواصل أوكرانيا - من خلال الحوار الدائم والتشاور وتوفير إمكانية الوصول لجميع الوفود المهتمة - اتصالاتها الوثيقة مع الدول الأخرى، آخذة في الاعتبار مصالحها المشروعة في عمل المجلس اليومي.

وفي العام القادم، ستخضع مجموعة هامة من أساليب عمل المجلس للتدقيق من جانب المجتمع الدولي مع قيام أسرة الأمم المتحدة بانتخاب أمين عام جديد. وأوكرانيا، كعضو

جديد غير دائم العضوية في المجلس، تدرك تماما مسؤوليتها عن الإسهام في التنفيذ السليم لقرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، الذي يقضي بالاسترشاد في عملية اختيار الأمين العام بمبدأي الشفافية والشمول.

وإذ نضع في اعتبارنا أن المسؤولية الرئيسية للمجلس تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن تبرز مسألة منع نشوب النزاع بشكل أكبر في عمل المجلس. ولذلك أهمية خاصة بالنسبة للبلدان غير الممثلة في المجلس التي تواجه تهديدات واضحة ووشيكة لأمنها. وعليه، يجب أن تصبح الدبلوماسية الوقائية جزءاً أساسياً من عمل المجلس.

كما أن التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأوكرانيا، كمشارك نشط في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإذ نلاحظ بعض التغييرات الإيجابية في هذا المجال، نعتقد أن إجراء مشاورات أكثر انتظاما وفي الوقت المناسب مع تلك الدول، سواء أثناء إعداد بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة وولاياتها وطوال دورة حياة البعثة كاملة، هو أمر حاسم الأهمية في النجاح النهائي لتلك البعثات. ونحن نؤيد بشدة الفكرة الداعية إلى أن يكون للبلدان المساهمة صوت أقوى في العملية الشاملة لصنع القرار في المجلس.

إن العدوان الخارجي ضد أوكرانيا قد جعل بلادي، وكثير غيرها، تدقق النظر في أساليب عمل المجلس. والأمر الذي بات واضحاً وضوح الشمس هو الصلة المباشرة بين ضمان الأداء الفعال للمجلس والالتزام الصادق من جانب كل وجميع أعضائه – والدائمين بالدرجة الأولى – بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ضوء ذلك، يقلقنا بشكل خاص استخدام حق النقض في مجلس الأمن. وفي رأينا، فإن تلك الأداة قد استنفدت الغرض منها منذ زمن بعيد وأصبح لها الآن أثر ضار على أداء المجلس.

وبالتالي، نرحب بالاقتراح الفرنسي والمكسيكي بشأن تعليق استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، فضلاً عن مدونة قواعد السلوك التي طرحها الفريق المعني بالمساءلة والاتساق والشفافية، ونؤيدهما. ونشجع كل أعضاء مجلس الأمن على إيلاء الاعتبار الواجب لهاتين المبادرتين.

ويمكن اتخاذ خطوات أخرى صوب إلغاء حق النقض في نهاية المطاف تتمثل في عدم استخدامه عند النظر في حالات العدوان ضد دولة عضو بالأمم المتحدة. فعرقلة عمل المجلس في ظل تلك الظروف أمر يتعارض مع مقاصد ومبادئ الميثاق. مع ذلك، وانطلاقاً من واقعيتنا، فإننا ندرك أن حق النقض سيظل قائماً في المستقبل القريب على الأقل. وفي هذا الصدد، وفي حالة استخدام حق النقض، نقترح إلزام العضو الدائم الذي يلجأ إلى ذلك بتوضيح الأسباب التي دفعته إلى هذا الإجراء، وخاصة في ما يتعلق باتساقه مع ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن نعتبر أيضاً أن هناك حاجة ملحة لضمان التنفيذ السليم للفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق، التي تلزم من كان طرفاً في النزاع بأن يمتنع عن التصويت.

وإسهاماً منا في تحقيق أحد أهداف الرئاسة متمثلاً في الحد من طول المناقشة ككل، سوف أختتم بياني بملاحظة أخيرة. فمن خلال عملها في مجلس الأمن مستقبلاً، ستسعى أوكرانيا جاهدة إلى تعزيز انفتاح المجلس وشفافيته بهدف تحسين كفاءته واستعادة مصداقيته التي قُوضت بشدة في الآونة الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أويارزابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون لإسبانيا على مبادرتها لعقد هذه المناقشة المفتوحة. وكما نعلم جميعاً، خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ترأست

الأرجنتين الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وبناء على تلك التجربة، فإننا سنظل ممتنين لأعضاء المجلس كافة، ونتمنى كل التوفيق لأنغولا في رئاستها للفريق العامل، آملين أن يسهم ذلك في تعزيز الشفافية والمساءلة في المجلس.

المذكرة المفاهيمية التي أعدها الرئيس (S/2015/793، المرفق) تشير إلى المذكرة الرئاسية S/2013/515، التي كانت أول مذكرة تعتمد خلال الرئاسة الأرجنتينية للفريق العامل، وعكست جهداً مشتركاً لكل أعضاء المجلس. وتشير تلك المذكرة إلى الحوار بين المجلس والدول الأعضاء والهيئات، سواء أكانت جزءاً من منظومة الأمم المتحدة أم لا. وفي رأينا، فإن هذا الحوار ضروري لإنجاز مهام المجلس. وتشمل المنظمات المذكورة في المذكرة الرئاسية لجنة بناء السلام والمحكمة الجنائية الدولية والوكالات الإنسانية.

ومجلس الأمن لديه مسؤوليات متعددة، والوفاء بها يتطلب التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى. ومع ذلك، لا تؤيد الأرجنتين قيام المجلس، ومهمته صون السلم والأمن الدوليين، باستيعاب الوظائف المناطة بهيئات أخرى. وثمة توجه، نرى أنه ينبغي تثبيطه، لإثارة قضايا في المجلس تتجاوز مستوى التنسيق الضروري وتتخطى المسائل التي تتناولها الجمعية العامة. وذلك توجه خطير، بالنظر إلى أن إقحام الجانب الأمني في جدول أعمال الأمم المتحدة قد يؤدي بالمجلس إلى أن يأخذ تلك الأمور على عاتقه على حساب هيئات ذات تمثيل عالمي، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالرغم من أنه من الصحيح أن السلام والأمن يرتبط كل منهما بالآخر على نحو متبادل، فإنني أريد أن أشدد على العبارة الأخيرة، لأن تلك العلاقة ليست أحادية الاتجاه فحسب. فكما أن السلام ضروري من أجل التنمية، فإن التنمية تعزز السلام أيضاً. ومع ذلك، فالسلام ليس العامل الوحيد الذي يؤثر على التنمية. ووفدي أراد أن يقدم تلك التوضيحات لأننا، كبلد نام، يجب أن نظل أوفياء لتعدد العوامل المعنية ولأن إضفاء الطابع الأمني على خطة التنمية يمكن أن يفضي إلى الإفراط في تبسيط وصفات التنمية والاستسلام لإغراء أن ينسب إلى المجلس وظائف مناطة بالجمعية العامة، وذلك على حساب الوظائف الخاصة بالمجلس.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لتشاطر بعض الأفكار بشأن أساليب عمل المجلس بشكل عام.

يعلق وفدي أهمية كبيرة – بعد إجراء مناقشات مفتوحة – على الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، مع أخذ مجالات الاتفاق بين العضوية الأوسع بالنسبة لكيفية عمل المجلس في الاعتبار. وهناك جانبان أود الإشارة إليهما، لأنهما من القضايا التي تذكرها الوفود مراراً وتكراراً ولكن بدون أن يحرز المجلس تقدماً ملموساً بشأنهما.

الإجراءات القانونية الواجبة في لجان الجزاءات التابعة للمجلس هي إحدى تلك القضايا، خاصة عندما يتعلق الأمر بقيد وشطب الأشخاص. والأرجنتين تحبذ ضم أمناء المظالم في جميع لجان الجزاءات، بدءا – ربما كخطوة أولى – بلجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان. والقضية الأخرى تتعلق بالإحالات التي يقوم بها المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية. فالمجلس يتلقى من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بانتظام التقارير المطلوبة بموجب قراراته. ومع ذلك، فإنه لا يتخذ أي إجراء رداً على ذلك، حتى عندما تبلغ المحكمة المجلس بأن التعاون المطلوب بموجب قرارات المجلس لم يتحقق. ومن شأن هاتين المسألتين أن تؤثرا على مصداقية المجلس إن لم يتم معالجتهما على الفور.

وأخيراً، لا يفوتنا أن نذكر أن عام ٢٠١٧ يكتسي أهمية أساسية، لأنه يقع على عاتقنا، معاً، اختيار الأمين العام

القادم. وندعو جميع الوفود إلى العمل معاً لضمان أن تكون العملية انتخابات حقيقية. ولذلك، نرحب بقرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، المتخذ بتوافق الآراء في ١١ أيلول/سبتمبر. وبالرغم من أنه ليس مثالياً، فإن القرار يساعد على تعزيز شفافية العملية ويمثل خطوة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح. وفي هذا الصدد، ومرة أخرى ندعو الوفود والمجلس إلى تقديم أكثر من مرشح واحد للمنصب إلى الجمعية العامة. وسيكون من المستصوب أيضاً أن يكون بين المرشحين امرأة واحدة على الأقل. أخيراً، فإننا نرحب بالابتكار البالغ الأهمية لبدء عملية الاختيار والانتخاب برسالة مشتركة من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقدوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى مذكرتكم المفاهيمية (S/2015/793، المرفق). وبداية، أقول إننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن علينا أن نتصدى لإصلاح مجلس الأمن على مسارين، أحدهما هيكلي والآخر يتعلق بأساليب العمل.

والجزائر تشيد بالجهود الرامية إلى إجراء مناقشات أكثر انفتاحاً، وحوارات تفاعلية وجلسات اختتام شهرية. ومع ذلك، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن مجلس الأمن يمكن أن يفعل ما هو أكثر من حيث شفافيته وانفتاحه، وبالتالي فعاليته.

ومن الواضح أن في الإمكان اتخاذ بعض الخطوات بيسر، وأود أن أشير إلى المناقشات المفتوحة على سبيل المثال. وإن من المحير ألا تعقد المناقشات المفتوحة بشأن مسألة ما إلا عقب اتخاذ مجلس الأمن القرارات بشأنها في كثير من الأحيان. وإن من الأهمية بمكان أن تعرب الدول الأعضاء عن آرائها، ولكن ينبغي أن تسبق تلك الآراء اتخاذ القرارات.

وأود أن أشدد على بعض التدابير التي يرى بلدي أهميتها لتحسين كفاءة عمل مجلس الأمن.

أولا، هناك مسألة إضفاء الطابع الرسمي على النظام الداخلي المؤقت، الذي ظل مؤقتا على مدى الـ ٧٠ عاما الماضية.

ثانيا، ينبغي زيادة عدد الجلسات العلنية وفقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي المقابل ينبغي عقد الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية في الحد الأدنى، وألا تعقد إلا بصفة استثنائية. ويتعين استخدام ما يعرف باسم مجموعات الأصدقاء أو القائمين على صياغة القرارات بشأن مسائل محددة بصورة دائمة عبر المزيد من التفاعل بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء.

ثالثا، ينبغي أن ينشئ المجلس أجهزة فرعية وفقا للميثاق. وينبغي أن تبلغ الأجهزة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن أنشطتها بصورة ملائمة وفي الوقت المناسب.

رابعا، يكتسي التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أهمية بالغة. وينبغي إعطاء فرصة كافية للدول التي اضطلعت بمبادرات المساعي الحميدة أو الوساطة للتفاعل مع المجلس. وينبغي إعطاء الفصلين السادس والثامن من الميثاق الأولوية على أساس أكثر تواترا. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمادة ٩٩ من الميثاق، فقد توفرت للأمين العام أداة فعالة تحت تصرفه. ولا ريب أن من شأن شمول الجميع أن يعود بالفائدة على المجتمع الدولي بأسره حين يتعلق الأمر بالإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن تعزيز السلام.

خامسا، ينبغي أن يأخذ مجلس الأمن في الاعتبار توصيات الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، عملا بالفقرة ٢ من المادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي عدم إحالة المسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جدول أعمال مجلس الأمن.

سادسا، إننا بحاجة إلى تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وينبغي أن يكون تقرير المجلس إلى الجمعية

العامة أكثر تفصيلا وتحليلا، كما ينبغي أن تكون المناقشات بشأن محتوياته أكثر شمولا.

وما فتئي بلدي، الذي يعمل بصفة مركز تنسيق لحركة عدم الانحياز معني بمسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة، يدعو دائما بقوة إلى تحسين العلاقة الهيكلية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، فإن اختيار الأمين العام المقبل، واستخدام حق النقض مسألتان تتطلبان اهتمامنا إن أردنا أن نبعث بالرسالة الصحيحة ونعزز عملنا الجماعي في صون السلم والأمن الدوليين. ويقينا أن مجلس الأمن بمثابة مجلس تنفيذي للجمعية العامة. وهو يعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره، وينبغي أن يتحمل المسؤولية إزاءه عبر الجمعية العامة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن المسألة المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية الإصلاح. وعليه، أكرر تأكيد الموقف الأفريقي المشترك على النحو المبين في توافق آراء إزولويني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مميلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلدي عن تقديره لكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، ونرحب بدعوة رئيس الجمعية العامة، السيد ليكتوفت، للمشاركة في هذه الجلسة. إن مشاركته في هذه المناقشة خطوة هامة نحو تحسين التعاون والتنسيق بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ونأمل أن يدعو المجلس رئيس الجمعية العامة إلى المشاركة في أعماله على نحو متواتر. ونشكر أيضا نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية، فضلا عن تلك التي قدمها نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

ويسعدنا بصفة خاصة الشكل المبين في المذكرة المفاهيمية (S/2015/793، المرفق) الذي أعده وفدكم، سيدي، والذي يهدف إلى الحد من طول المناقشة إجمالا، والتوصل إلى نتيجة تتم صياغتها بعد المناقشة بطريقة تأخذ في الاعتبار مواقف الدول غير الأعضاء في المجلس. وذلك أمر مناسب ما دام مجلس الأمن يعمل في نهاية المطاف بالنيابة عنا جميعا وليس باسم الدول الأعضاء الـ ١٥ ذات الامتياز فحسب.

وما فتئنا نناقش على مدى السنوات العديدة الأخيرة مرارا وتكرارا مسألة أساليب عمل مجلس الأمن. ومع ذلك، لم يتحقق سوى النزر القليل جدا فيما يتعلق بتنفيذ المقترحات المفيدة التي قدمتها عموم العضوية في الأمم المتحدة بشأن تحسين أساليب عمل المجلس. ويتمثل أحد مجالات الإصلاح الرئيسية المحددة في اختيار وتعيين الأمين العام. وبالنظر إلى أن فترة ولاية الأمين العام الحالي تشارف على النهاية، فإن أحد أكثر التغييرات التي يمكن للمجلس أن يركّز عليها يتمثل في الشروع في زيادة تفاعله مع عموم الأعضاء في الأمم المتحدة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق عقد الجلسات بصيغة آريا لمناقشة تلك المسألة.

وعملا بقرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١، تدعو جنوب أفريقيا مجلس الأمن إلى التنسيق عن كثب مع رئيس الجمعية العامة في الشروع رسميا في هذه العملية في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن يقترن ذلك بقائمة من المعايير التي وُضعت بالتشاور مع الدول الأعضاء، وبالاستفادة من ميثاق الأمم المتحدة والمصادر الأخرى، مثل التقارير السابقة لوحدة التفتيش المشتركة بشأن المعايير المستخدمة في وظائف الإدارة العليا في الأمم المتحدة. وترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي أن تواكب العضوية التطورات، فضلا عن تعميم أسماء المرشحين وسيرهم الذاتية. وينبغي أن تتاح الفرصة للدول الأعضاء أيضا للعمل بصورة مباشرة مع المرشحين عبر سلسلة من جلسات التحاور في الجمعية العامة.

وأخيرا، تؤيد جنوب أفريقيا دعوة المجلس إلى إرسال أكثر من اسم واحد إلى الجمعية العامة، كي يتسنى لعموم

الأعضاء تعيين الأمين العام المقبل لفترة ولاية واحدة مدتها سبع سنوات.

وتعرب جنوب أفريقيا عن سرورها لتعزيز التعاون الاستراتيجي للمجلس مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا مجلس الأمن إلى تنفيذ القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢) الذي يدعو المجلس إلى توفير المزيد من التفاصيل عن سبل تعزيز العلاقات بين المجلسين، بما في ذلك من خلال تحقيق المزيد من الفعالية في الجلسات التشاورية السنوية، وإجراء مشاورات والقيام ببعثات ميدانية تعاونية بين المجلسين في الوقت المناسب وعند الاقتضاء، بهدف بلورة مواقف واستراتيجيات متماسكة في التصدي لحالات النزاع في أفريقيا على أساس كل حالة على حدة .

وإذ ننوه بالتحسن الذي تحقق في مجالات هامة في التنسيق الاستراتيجي بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإننا نشعر بالقلق إزاء عدم الاتساق في تنسيق مجلس الأمن موقفه مع موقف الاتحاد الأفريقي. ومن آخر الأمثلة في هذا الصدد، الحالة في جنوب السودان، التي كان فيها بعض أعضاء مجلس الأمن على استعداد لفرض الجزاءات على الرغم من أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كان يبقي تلك المسألة قيد نظره، جنبا إلى جنب مع العمليات الجارية على مستوى الاتحاد الأفريقي. ونود أن نشكر أولئك الأعضاء الدائمين والمنتخبين في مجلس الأمن الذين استجابوا لنداء الاتحاد الأفريقي.

وترحب جنوب أفريقيا بالمناقشة المتعلقة باستخدام حق النقض وتقييد استخدام حق النقض، وهي مسألة برزت بوضوح في المناقشات التي عقدت خلال السنوات القليلة الماضية. ومع أن جنوب أفريقيا توافق من حيث المبدأ على إجراء مناقشة بشأن استخدام حق النقض، فإنها تود أن تكرر التشديد على أن المسألة الرئيسية التي لا يزال يتعين التصدي لها هي تشكيل وإصلاح مجلس الأمن.

ونؤكد مجددا موقفنا القائل بأن تحسين أساليب عمل المجلس ليس سوى خطوة واحدة نحو جعل المجلس أكثر فعالية. ويتمثل السبيل الوحيد نحو تحسين فعالية المجلس حقا في إجراء إصلاح جوهري فيه كي يكون ممثلا للواقع الجغرافي السياسي لهذا القرن. وليس مقبولا البتة أن يواصل المجلس استبعاد مناطق جغرافية شاسعة في تشكيل عضويته الدائمة بالرغم من مرور سبعين عاما على وجوده.

وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا التزامنا بتوافق آراء إزولويني، الذي يسعى إلى تخصيص مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا. وتوافقا مع موقف ما يربو على ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، فإننا ندعو إلى إلغاء استخدام حق النقض الذي لا يؤدي إلا إلى تعزيز مصالح القلة من الأعضاء. وإذا لم يحدث ذلك، فإننا نرى أنه ينبغي ألا يقع الحيف على الأعضاء الدائمين الجدد في المجلس، وينبغي أن يتمتع هؤلاء بجميع الحقوق والامتيازات الناشئة عن عضويتهم الدائمة، بما في ذلك حق النقض.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشيد بالرئاسة الإسبانية لمجلس الأمن لهذا الشهر على عقد هذه المناقشة بشأن تحسين أساليب عمل المجلس.

انضمت نيبال إلى الأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع إسبانيا والعديد من البلدان الأخرى، في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، وقد شغلت مقعدا غير دائم في المجلس مرتين. وطوال هذه الفترة، شاركت نيبال عن كثب في أعمال المجلس من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولا سيما من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإننا نتوق إلى رؤية إصلاح حقيقي في جميع جوانب أساليب عمل المجلس وكذلك في هيكله.

وفي هذا الصدد، أؤيد بيان حركة عدم الانحياز وأود أن أدلي بإيجاز ببعض النقاط بصفتي الوطنية.

أولاً، ينبغي ألا يكون إصلاح أساليب عمل المجلس تدبيرا تعوزه الحماسة بل ينبغي أن يجسّد الاعتقاد بأن بناء الثقة في المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته وترسيخ مقبوليته أمر غير ممكن إلا من خلال الإصلاح.

وينبغي استكمال هذه الإصلاحات بخطوات تضمن قدراً أكبر من التنسيق مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والتنشيط المتوازن للمنظمة ككل لجعلها تفي بالغرض الذي أنشئت من أجله وعلى قدر التحديات التي يجب أن تواجهها.

إن تقديم موعد انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن عدة أشهر ابتداء من العام المقبل خطوة إيجابية. ونرى أن انتخاب الأعضاء غير الدائمين ينبغي أن يُقدَّم أكثر عن موعده للسماح للأعضاء المنتخَبين بسنة كاملة على الأقل للإعداد لمسؤولياتهم بهدف المساعدة على كفالة أن تُثري عضويتهم بشكل ملموس أعمال المجلس.

وينبغي للمجلس ألا يسمح بأي شكل من الأشكال باستمرار الشعور بأنه يختطف جداول أعمال الهيئات الأخرى ويدّعيها لنفسه ولا يتخذ إجراءات تُذكر ويميل إلى تحويل عبء العمل إلى الآخرين. ويجب أن يُجري هذه المناقشات بعقلية منفتحة حقاً ليثبت أن الأفكار الهامة تؤخذ بعين الاعتبار وأنه يجري تبادل المعلومات بصورة كاملة لأغراض صنع القرارات دون رقابة عليها.

وفي هذه المناقشات المفتوحة، يجب أن تتوقف ممارسة اعتماد النتائج في البداية، مما يقوض فائدة هذه المناقشات. وينبغي أن يسجّل أعضاء المجلس سابقة مشرّفة لغير الأعضاء بتقديم بيانات موجزة ومفيدة، بدلاً من مطالبتهم بأن يختصروا بياناتهم في القضايا الهامة.

وينبغي أن تتغير الممارسة المتبعة في تصويت البلدان ذاتها مرتين للمرشحين، مرة في المجلس وأخرى في الجمعية العامة، كما في حالة قضاة محكمة العدل الدولية. وبالمثل، ينبغي أن تكون ولاية الأمين العام محددة المدة وغير قابلة للتمديد لكفالة أن تكون قوية وفعالة، وللحيلولة دون أن يقضي شاغل المنصب فترة الولاية الأولى في محاولة ضمان حصوله على ولاية ثانية.

وأخيراً، أود أن أضيف أن الوقت قد حان لتقتبس الأمم المتحدة من دستور نيبال، الذي اعتُمد في الشهر الماضي، لضمان تحقيق التوازن بين الجنسين في الوظائف العليا. فهو ينص على أن يشغل منصب رئيس أو نائب رئيس مجلس النواب، ومنصب الرئيس أو نائب الرئيس في مجلس الشيوخ امرأة. وبالمثل، لا يمكن لشخصين من نفس الجنس أو الطائفة أن يشغلا في الوقت نفسه منصبي رئيس ونائب رئيس البلد.

وفي الختام، إن وفد بلدي مقتنع بأن مجلس الأمن يجب أن يرقى إلى مستوى التحدي بشجاعة وتصميم ومسؤولية لكي يخرج من الضبابية إلى الشفافية والمصداقية في سبيل قضية السلام والأمن والازدهار على الصعيد العالمي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد سانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

تؤيد رواندا البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وذلك الذي أدلى به ممثل إيران نيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

يصادف هذا العام محطات تاريخية هامة للأمم المتحدة وعضويتها الأوسع نطاقاً. فمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في ظل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى استعراض عمليات السلام وبناء السلام والمرأة والسلام والأمن، سلّمت الدول الأعضاء ومختلف المنظمات بأهمية تكييف أنشطة الأمم المتحدة مع سياق العالم الذي نعيش فيه اليوم. وما من شك

في أن هذه الخطوة موضع ترحيب، ونأمل أن تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة بصورة قابلة للقياس بما لذلك من تأثير ملموس على السلام والأمن.

وهذا هو السبب في أن رواندا تؤمن إيماناً قوياً بنهج جماعي شامل عندما يتعلق الأمر ببناء السلام والتنمية، اللذين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار. لذا فإن لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هما شريكان لمجلس الأمن ويجب أن يشاركا بنشاط في جلساته وأن ينفذا مهامهما وفقاً لذلك.

تتيح مناقشة اليوم فرصة لمناقشة الكيفية التي يمكن لمجلس الأمن بها تحسين أساليب عمله، بعد ٧٠ عاماً على إنشائه، لمواكبة الحقائق الراهنة في العالم.

ومن بين العديد من العناصر المختلفة التي أثارها اليوم مختلف المتكلمين، أودّ أن أذكر بعضاً منها نعتقد أنها يمكن أن تساعد على تحسين فعالية مجلس الأمن.

على الرغم من الاتجاهات الإيجابية الحالية في أساليب عمل مجلس الأمن، يتعين علينا أن نرقى إلى مستوى توقعات مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وذلك في المقام الأول بشأن الكفاءة والفعالية وبشأن الشفافية والمساءلة وبشأن تنفيذ قرارات المجلس. وفي هذا الصدد، نأمل أن يعمل المجلس على إحراز تقدم ملموس في مسألة القائمين على الصياغة بناء على مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2014/268، والتي أقرّت بحق أي عضو في المجلس في أن يكون قائماً على الصياغة. ومن شأن هذا الإصلاح أن يمكّن أعضاء المجلس الذين يمثلون المناطق المتضررة من النزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس من أن يشاركوا على الأقل في الصياغة مع القائمين الحاليين على الصياغة.

وبالنسبة للعلاقات مع الجمعية العامة ودورها، أودّ أن أقول إنه إذا كان هناك شخص، رجلا كان أم امرأة، يُتوقع منه العمل بالنيابة عن أكثر من ٧ بلايين نسمة، فإن الأشخاص الذين تمثلهم الأمم المتحدة ينبغي أن يكون لهم أيضاً رأي في اختياره. وينبغي أن يتسم اختيار الأمين العام بالشفافية والشمول من أجل مصداقية المنظمة. ومن هذا المنطلق، نرحب باتخاذ القرار ٣٢١/٦٩ بتوافق الآراء في ١١ أيلول/سبتمبر بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. ونأمل أن يتم التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في القرار. إن الرسالة المشتركة الموجهة من رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن التي تدعو إلى تقديم ترشيحات، فضلاً عن تنظيم حوارات أو اجتماعات مع المرشحين لمنصب الأمين العام، جديرة بالذكر ومن المؤكد أنها ستعزز شفافية عملية الاختيار وشمولها.

وفيما يتعلّق بالمسائل المتصلة باستخدام حق النقض، تعتقد رواندا أن هناك حاجة إلى إصلاح استخدام حق النقض، على النحو الذي اقترحه فريق المساءلة والاتساق والشفافية ووفقا لمبادرتي فرنسا – المكسيك والحكماء. والواقع أنه بالنظر إلى التاريخ الحديث للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإخفاقاته في الماضي، ينبغي أن يتفق الأعضاء الدائمون على الكيفية التي يمكن بها الامتناع عن ممارسة حق النقض في حالات الفظائع الجماعية والإبادة الجماعية. وندعو الأعضاء الخمسة الدائمين إلى تذكر المسؤولية الفريدة التي أناطها بهم الميثاق وكفالة الاسترشاد دائما في قراراتهم بالسعي للتوصل إلى حل مستدام للنزاعات بدلاً من الاسترشاد بمصالحهم الجغرافية – الاستراتيجية.

إن تعزيز التفاعل والحوار مع عموم أعضاء الأمم المتحدة من خلال عقد اجتماعات بصيغة آريا أو حوارات تفاعلية غير رسمية لا يزال أيضاً ذا أهمية بالغة في زيادة فعالية المجلس وشفافيته. وهذه أدوات هامة جداً يمكن أن تُستخدم من أجل إجراء تبادل صريح للآراء مع الطرف المعني. وعلى نفس المنوال، فإن المشاورات بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والحوارات مع الدول غير الأعضاء في المجلس، في

جملة أمور، أشياء ذات أهمية بالغة لأجل التنفيذ السريع لقرارات المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مواصلة إجراء مشاورات منتظمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس، تنطوي على قيمة مضافة كبيرة للمجلس من أجل تحسين نتائج عمليات حفظ السلام وبناء السلام والوقاية. وسيساعد هذا النوع من الشراكة مجلس الأمن على الانتقال من ثقافة الإدارة اليومية للأزمات إلى المنع الفعال لنشوب النزاعات.

وينبغي للمجلس أيضاً أن يُقيّم جلسة الاختتام في شكل جلسة إحاطة مفتوحة، والتي يمكن أن توفر انطباعات للدول الأعضاء. كما تُشجَّع الدول الأعضاء بقوة أيضاً على المشاركة في هذه الجلسات الهامة المخصصة لتقييم أنشطة المجلس، بما في ذلك التقدم المحرز والتحديات التي يواجهها ومدى فعاليته.

وفي ما يتعلق بالتقرير السنوي لمجلس الأمن، نأمل أن ينظر مجلس الأمن مستقبلا في تحسين تقاريره السنوية عن طريق إدراج قسم فيها يكون مخصصا لتقييم فعاليته في الفترة المشمولة بالتقرير، مع وضع توصيات ملموسة بشأن كيفية التصرف على نحو أفضل وأسرع مع صون السلم والأمن الدوليين.

وفي حين ننوّه بالتقدم المحرز حتى الآن بشأن أساليب عمل المجلس، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وبينما ننتظر وضع النظام الداخلي بصورته النهائية، تعتقد رواندا أن مختلف المذكرات عن أساليب عمل المجلس ستساهم إلى حد كبير في جعل مجلس الأمن أكثر شفافية وديمقراطية وفعالية، شريطة أن تنفّذ بحسن نية، الأمر الذي يدعم المساواة في السيادة بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بتكرار موقف رواندا من إصلاح مجلس الأمن. نحن نعتقد أكثر من أي وقت مضى، بصفتنا عضوا في كل من المجموعة الأفريقية ومجموعة L.69، ونظرا لخبرتنا في المجلس لمدة عامين، أنه ينبغي توسيع مجلس الأمن في كلتا الفئتين، مع الحقوق والامتيازات ذاتها، بما في ذلك حق النقض طالما أنه موجود. وفي غضون ذلك، من المهم لمجلس الأمن أن يواصل تحسين أساليب عمله، مع التركيز على الشفافية، والفعالية، والشمول، والإنصاف.

ومع ذلك، إن المجلس يطالب في كل قرار من قراراته بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. هذا اختبار حقيقي لهذه الهيئة: أي أن تنفّذ بالضبط ما تعظ به. لذلك، ترجموا أقوالكم إلى أفعال أيها الأعزاء أعضاء المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد جارالله (الكويت): أتشرف بإلقاء هذا البيان باسم المجموعة العربية. ويطيب لي في البداية أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بالتهنئة على ترؤسكم لأعمال مجلس الأمن في الشهر الحالي، وعلى عقد هذه الجلسة الهامة.

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (S/2015/793)، المرفق) التي تتضمن المبادئ التوجيهية لهذه الجلسة، وفي الوقت الذي نشدد على أهمية ما جاء في الوثيقة S/2010/507 من مواضيع تساهم في تحسين كفاءة المجلس وتعزيز شفافيته، فإن عنوان جلسة اليوم وهو أساليب عمل المجلس يُعدّ أحد أهم المواضيع التفاوضية الرئيسية الخمسة الواردة في مقرر الجمعية العامة ٦٢/٥٥٧ الخاص بعملية إصلاح مجلس الأمن. لذلك، سأركز في كلامي على موضوع اجتماعنا اليوم.

إن ما يشهده المجتمع الدولي من تحديات متسارعة يجعلنا أكثر تصميما وإصرارا على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز وتفعيل دور مجلس الأمن ليصبح أكثر قدرة وفعالية إزاء مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، في إطار مناخ أكثر تمثيلا وشفافية وحيادية ومصداقية، بعد أن تغيّر الواقع الدولي بشكل كبير منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥.

وتؤكد المجموعة العربية أن كفاءة عمل مجلس الأمن تتوقف بشكل كبير على إصلاح أساليب وطرق عمله. ولقد بات من الضروري تحسين وتطوير أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن لإضفاء مزيد من الفعالية والشفافية على عمله. ومن ثم، يجب النظر في الاتفاق على قواعد إجراءات دائمة لمجلس الأمن بدلا من قواعد الإجراءات المؤقتة المعمول بها منذ عقود. كما يجب النظر في زيادة عدد الجلسات العلنية لمجلس الأمن المفتوحة أمام جميع الأعضاء، بالإضافة إلى إيجاد دور للدول المعنية بالمسائل التي يناقشها المجلس في عملية صنع القرارات، على أن توفر هذه الجلسات فرصا حقيقية لمساهمة العضوية العامة في النقاش الدائر في مجلس الأمن، والتقليل من عدد الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية إلى الحد الأدنى الذي يجعل عقدها استثنائيا، فضلا عن إتاحة القرارات والبيانات التي ينظر فيها مجلس الأمن، والتشاور مع الدول المعنية، ومشاركتها في المناقشات حول المسائل التي تخصها في مجلس الأمن وفقا للمادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة.

كما تدعو المجموعة العربية الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن واللجان المنبثقة منه إلى توفير معلومات وافية عن أنشطتها لأعضاء الأمم المتحدة. وتؤكد على ضرورة أن يلتزم مجلس الأمن التزاما دقيقا بحدود ولايته المنصوص عليها في الميثاق.

وفي الوقت الذي ترى المجموعة العربية أهمية إصلاح مجلس الأمن من خلال منظور شامل، إلاّ أنها تؤكد على قابلية اتخاذ خطوات تتعلق بتحسين أساليب عمل المجلس. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على دعم المجموعة لموقف حركة عدم الانحياز الوارد في الوثيقة A/66/574، التي تتضمن مقترحات مفصّلة لتحسين أساليب وإجراءات عمل المجلس تُعتبر شاملة، ومن شأن تنفيذها واعتمادها إحداث نقلة نوعية في عمل مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، يسعدني أن أراكم تترأسون المجلس في هذا الشهر، وأن أؤكد لكم في البدء تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلت به الكويت الآن باسم المجموعة العربية. كما أرجو في مستهل بياني أن أجدد لكم التهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن في هذا الشهر، وعلى تنظيمكم لهذه المناقشة الهامة للنظر في ما تحقق من تقدم على صعيد تطبيق الإجراءات الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن التي تتضمنها الوثيقة S/2010/507 بشأن كيفية تفعيل ورفع كفاءة أساليب عمل مجلس الأمن وتحقيق الشفافية على نحو يلبي تطلعات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في الميثاق والخاصة بولاية مجلس الأمن وصلاحياته المتعلقة بصون الأمن والسلم الدولي.

كما أتقدم إليكم، السيد الرئيس، بالشكر على الورقة المفاهيمية التي عممتموها على الدول الأعضاء لإثراء هذه المداولات.

إن إصلاح أساليب عمل المجلس وإجراءاته يمثل في تقديرنا عنصرا أساسيا في تحقيق الإصلاح بمفهومه الشامل بحيث يحقق التمثيل الجغرافي العادل لقارات العالم، وبصفة خاصة قارتنا الأم أفريقيا التي تضم ٥٤ دولة، بالإضافة إلى حقيقة أن أكثر من ٦٧ في المائة من مجمل القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس هي في الواقع قضايا أفريقية.

وبما أننا اليوم في صدد التركيز بصفة خاصة على التدابير الإجرائية اللازمة لرفع كفاءة عمل المجلس، فإننا نؤكد على ما جاء في وثائق المؤتمرات الوزارية لحركة عدم الانحياز بدءا من مؤتمر بالي في أيار/مايو ٢٠١١ بشأن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك الالتزام بتطبيق ما جاء في مذكرة رئيس المجلس S/2010/507 خاصة في ما يتعلق بالمسائل الإجرائية التي يأتي في طليعتها تعميم الجدول اليومي

لأعمال المجلس عبر يومية الأمم المتحدة وإتاحته للجميع، علاوة على تعميم برنامج العمل الشهري في مطلع كل شهر على كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإننا في هذا الصدد نثمن ما تقوم به الدول الأعضاء عند توليها رئاسة المجلس من تنظيم إحاطة إعلامية تُدعى إليها سائر الدول في الأمم المتحدة ويتم فيها استعراض أهم البنود المدرجة في البرنامج الشهري للمجلس على نحو شفاف وموضوعي.

أمّا بالنسبة إلى أنواع الاجتماعات، فبرغم إدراكنا لحقيقة أن هناك زيادة نسبية مقدّرة في عدد الجلسات العلنية والمفتوحة، إلاّ أن الذي لا يختلف عليه اثنان هو أن أغلبية جلسات المجلس هي عبارة عن مشاورات مغلقة حكرا على أعضائه فحسب، ومن يرون الاستئناس برأيهم من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة، بينما تقتضي الموضوعية والشفافية السماح للدول المعنية بالمشاركة في هذه المشاورات.

كما نؤكد على أهمية تعزيز مبدأ التشاور والتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وتنظيم الاجتماعات التشاورية المشتركة معها وذلك اتساقا مع نص وروح الفصل الثامن من الميثاق.

كما نذكر بالحقوق المكفولة لجميع الدول الأعضاء بموجب الميثاق وبموجب النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن فيما يتصل بمشاركة أي دولة عضو في الأمم المتحدة في الجلسات العلنية، وفقا للمادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي.

هناك عدد من المسائل والقضايا تخص السودان هي الآن قيد نظر هذا المجلس الموقر الذي يمضي في أعماله وفق المادة ٢٤ من الميثاق. وحسب خبرتنا التي نرجو أن نشرك فيها كل أعضاء المنظمة، فإن طرح أي موضوع يتطلب إجراء ما من المجلس، ينبغي أن يتم وفق مبدأ الشفافية وأولى متطلبات هذا المبدأ حسب رأينا وخبرتنا في التعامل مع هذا المجلس الموقر، هو إعطاء الوقت المناسب والكافي للدولة المعنية للقيام بما هو مطلوب منها من إجراء أو إجراءات، وأن يولى هذا الأمر المزيد من الاهتمام عندما يتصادف طرح المسألة أو عرضها مع عطلة من العطل الأسبوعية أوغيرها من العطل، كل حالة وفق معطياتها. وذلك مع تسليمنا بأن مجلس الأمن الدولي بطبيعة مهمته العظيمة والأولية في صيانة السلم والأمن الدوليين هو في حالة انعقاد دائم.

إننا نقدر الجهود التي يضطلع بها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. لكننا ما زلنا نتطلع إلى أن يتم تضمين أنشطة ذلك الفريق وما يتوصل إليه من نتائج وتوصيات بشأن إصلاح أساليب عمل المجلس ضمن التقرير السنوي الذي يقدمه رئيس المجلس إلى الجمعية العامة وذلك حتى تتمكن كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من المشاركة والإسهام في تلك التوصيات والنتائج.

(تكلم بالإنكليزية)

في الختام، وفيما يتعلق بالفصل السابع من الميثاق، أود أن أشير إلى جزء من بيان أدلِيَ به في مجلس الأمن قبل ستة عقود:

> ”عهدت الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بأداة حادة للغاية بموجب الفصل السابع من الميثاق، وعلى مجلس الأمن أن يحذر من أن تَكَلّ“.

وأعتقد أن البيان لا يزال صحيحا بل هو أكثر أهمية اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الخياري (تونس) (تكلم بالإنكليزية): أفهم أن المتكلم الأخير أمامه حتى الساعة ١٨/٠٠ للإدلاء ببيانه. أود بداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن وكذلك على المذكرة المفاهيمية الشاملة (S/2015/793، المرفق) التي قدمتموها كدليل لهذه المناقشة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة

لتهنئة الأعضاء الجدد المنتخبين في مجلس الأمن وهم مصر والسنغال واليابان وأوكرانيا وأوروغواي. يود وفد بلدي أن يبرز الجوانب الرئيسية التالية التي نرى أنها ذات أهمية خاصة بالنسبة للإصلاح وتحسين الفعالية والشفافية في مجلس الأمن.

وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، عهدت الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، مع موافقتهم على أن المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته. ولذلك بغية كفالة إنجاز هذه الولاية بطريقة تتسم بالشفافية والكفاءة، نعتقد أنه لا بد للمجلس من تعزيز انفتاحه وتواصله مع عموم أعضاء الأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، ترحب تونس بالتقدم المحرز خلال السنوات القليلة الماضية، وبخاصة في تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2010/507. بيد أننا نعتقد أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود بغية التنفيذ الكامل للتدابير الواردة في المذكرة وكفالة قدر أكبر من التنسيق والحوار بين مجلس الأمن والدول غير الأعضاء في المجلس، لا سيما البلدان المعنية بقرارات المجلس والبلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة ولجنة بناء السلام.

ونرحب أيضا بالتزام الدول الأعضاء في مجلس الأمن من خلال المذكرة الرئاسية S/2013/515 بتحقيق استفادة أكثر فعالية من الجلسات العامة والحوارات التفاعلية والجلسات الختامية واجتماعات صيغة آريا. فتلك الممارسات تسهم في زيادة شفافية مجلس الأمن ومصداقيته وقدرته على الاضطلاع بولايته وتصديه للتحديات الناشئة. ولا بد أن تقتصر الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية على أدنى حد ممكن ويجب أن تكون الاستثناء لا القاعدة.

وفيما يتعلق بالمسائل التي سلطتم عليها الضوء في مذكرتكم المفاهيمية (S/2015/793، المرفق)، سيدي الرئيس، يعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أنه من الأهمية الحاسمة بمكان تحسين التعاون والحوار بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وتحديدا الجمعية العامة. فالحوار الثري والتعاون المثمر بينهما سيعزز الكيانين ويعمل على تفادي التداخل بين أنشطتهما وتدخل مجلس الأمن في مهام الجمعية العامة واختصاصاتها.

ومن جهة أخرى، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) تعطي زخما جديدا للعلاقة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. فكما ذكر في المذكرة الرئاسية S/PRST/2015/3 فإن الأمن والتنمية عنصران مترابطان بشكل وثيق ويعزز كل منهما الآخر ويشكلان وسيلة أساسية لإحلال السلام المستدام.

وكذلك كما أشير عن حق في المذكرة المفاهيمية، فإن أداء المهام الموكلة إلى الأمين العام بموجب المادتين ٩٨ و ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة يتطلب بذل جهود مشتركة والتعاون الوثيق مع مجلس الأمن، من أجل التخفيف من عبء مهام الأمانة العامة في اضطلاعها بالمساعي الحميدة وتعزيز التسوية السلمية وحفظ السلام، وتنفيذ اتفاقات السلام ونظم الجزاءات.

وأود أيضا أن أتطرق إلى عملية اختيار الأمين العام المقبل وتعيينه. يؤكد وفد بلدي على دور الجمعية العامة في هذه العملية، التي ينبغي أن تكون شفافة وشاملة وتراعي التوزيع المنصف والعادل للمرشحين على أساس نوع الجنس والتوازن الجغرافي.

وبالنسبة للحق في استخدام حق النقض، نرى أنه لا بد من تقييد ممارسة هذا الحق في حالات الفظائع الجماعية. كما نعتقد أن المبادرة التي قدمتها فرنسا وتلك التي أطلقها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، برئاسة سويسرا وليختنشتاين تمثل خطوات ملاءمة في ذلك الاتجاه.

وختاما، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن التزام تونس بمواصلة تأييد تحسين عمل مجلس الأمن كجزء من النهج

الشامل والجامع في سياق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٥٥٧

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هان تشونغي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئة إسبانيا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونرحب أيضا بمبادرة إسبانيا بعقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. كما نشكر رئيس الجمعية العامة ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس لجنة بناء السلام على إحاطتهم الإعلامية هذا الصباح.

ندرك أن تفاعل مجلس الأمن، إضافة إلى علاقته مع الدول غير الأعضاء فيه، مع تلك الهيئات يمثل عنصرا هاما يمكن أن يحسن الأداء العام للأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تود جمهورية كوريا أن تدلي بعدة تعليقات بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

أولا، لا يزال تحسين أساليب عمل مجلس الأمن في الواقع من القضايا الهامة لأعضاء الأمم المتحدة قاطبة. إن جمهورية كوريا، أثناء ولايتها بوصفها عضوا في المجلس، بذلت قصارى جهدها لتعزيز الشفافية في أعمال المجلس ولتحسين تفاعله مع العضوية الأوسع للأمم المتحدة. ونواصل خارج عضوية المجلس المشاركة في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين – من خلال الأشكال المختلفة المتاحة من المجلس، مثل اجتماعات صيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية وجلسات الإحاطة المفتوحة من جانب العديد من الممثلين والمستشارين الخاصين. ولذلك نحث أعضاء المجلس على الاستمرار في إتاحة تلك المناسبات قدر الإمكان.

ثانياً، إنَّ تعاون مجلس الأمن وتفاعله مع هيئات أخرى في الأمم المتحدة أمر منشود تماما أيضاً. وقد أعرب جميع مقدِّمي الإحاطات الإعلامية صباح اليوم – والذين يمثِّلون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام – عن رغبتهم في التفاعل عن كثب مع مجلس الأمن. وبالمصادفة، فإن جمهورية كوريا هي عضو حاليا في الهيئات الثلاث جميعاً، وستبذل قصارى جهودها لترجمة هذا الطموح إلى تحسينات جوهرية وعملية، بدءاً بالعملية الحكومية الدولية الجارية لاستعراض هيكل بناء السلام. وجمهورية كوريا، بصفتها رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعضواً في لجنة بناء السلام، فإنها تعلِّق أهمية كبرى على الكيفية التي يمكن بها لحفظ السلام أن يتناغم مع بناء السلام، مع أخذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، وهي خطة عالمية استشرافية، في الاعتبار، ولا سيما الهدف ١٦ المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى العمل مع أعضاء مجلس الأمن في الأشهر والسنوات المقبلة.

ووفد بلدي ملتزم التزاماً قوياً أيضاً بتنفيذ توصيات تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/682). وينبغي بشكل خاص إيلاء الاهتمام الواجب للدعوة إلى مشاركة مجلس الأمن مبكرا في حالات النزاع ودخوله في حوار أكثر تعمقاً مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وستستضيف جمهورية كوريا من، جهتها، في سول هذا الخميس، ثم في مطلع السنة المقبلة، سلسلة من المؤتمرات الدولية بشأن سبُل تنفيذ التوصيات.

أخيراً، في ما يتعلق بمسألة اختيار الأمين العام المقبل، يرحب وفد بلدي بقرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، الذي اتُّخِذ في ١١ أيلول/سبتمبر. وترى جمهورية كوريا أنَّ عملية اختيار الأمين العام ينبغي أن تكون أكثر تشاركية وشفافية، على نحو ما تعبر عنه الفقرتان ٢٩ و ٣٠ من القرار. وبالإجمال، نعتقد أنَّ موضوعاً

هاماً للمناقشة بين الأعضاء عموماً قد بدأ. ونأمل أن تفضي المناقشة إلى تقاربٍ في وجهات النظر، سيحسِّن الطريقة التي تختار بها المنظمة مسؤولها الأبرز.

ختاماً، ما فتئت جمهورية كوريا تدعم فكرة أنَّه يجب تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بهدف تعزيز شفافية المجلس وقابليته للمساءلة وشرعيته وكفاءته. ونحن نعتبر ذلك مسألة هامة في إطار السياق الأوسع لإصلاح مجلس الأمن. وجمهورية كوريا تقدِّر جميع الجهود التي بذلتها مختلف الوفود حتى الآن. ونحن متأهبون للعمل مع الآخرين لصياغة حل يمكن أن يستقطب دعم وتفهُّم الأعضاء على نطاق أوسع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة اليوم. وقد ذكرت في الصباح أنني أعتزم أن آخذ الكلمة بصفتي الوطنية في نهاية هذه المناقشة. لذا، سأدلي الآن ببعض التعليقات والملاحظات بتلك الصفة – لكنني قد لا أمتثل لقاعدة الدقائق الثلاث.

لقد كان بجواري هنا طوال اليوم فريق من الأشخاص من البعثة الإسبانية والأمانة العامة، يتابعون باهتمام كبير جميع البيانات التي يتم الإدلاء بها دون استثناء. وأحاط الفريق علما بالاقتراحات المختلفة التي قدَّمها أعضاء مجلس الأمن، فضلاً عن غير الأعضاء طبعاً. وأعتقد أن الموجز المعروض أمامي الآن يستخلص بذكاء وبشكل جيد جداً جميع تيارات الآراء بين أعضاء الأمم المتحدة. وهذا مجرَّد موجز أول؛ وسأقدِّم لاحقاً اقتراحاً مكتوباً وأكثر تفصيلاً إلى رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وهو سفير أنغولا. لقد طُرحت اليوم ستة مواضيع رئيسية.

الأول هو أهمية أساليب عمل مجلس الأمن. وقد أشار جميع المتكلمين تقريباً إلى أنّه ولئن كان من صلاحية المجلس اعتماد نظامه الداخلي، فإن تأثير سلطته يعني أنَّ نظامه يؤثر علينا جميعا.

وقد لاحظنا أيضاً اتفاقاً كاملاً على أهمية المناقشات المفتوحة – وقد سمعت ذلك شخصياً في البيانات الأخيرة التي أُلقِيت اليوم. وهذه الجلسات هامة، إذ تجعل من الممكن للمجلس أن يُقيِّم الطابع التفاعلي لعمله وفعاليته وملاحظة إسهامات الأعضاء. وفي هذا السياق، دعا ممثل نيبال، الذي تكلم باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية، والمراقب عن الكرسي الرسولي وممثلا الجمهورية التشيكية والهند، بين سواهم، إلى متابعة المناقشات وإلى أنَّ تشمل وثيقة من هذا القبيل الإسهامات الهامة للدول الأعضاء في سياق تلك المناقشات. وذلك تماماً هو ما تسعى إسبانيا إلى القيام به اليوم.

وهناك أوجه تقدم كبير أخرى عديدة في أعمال مجلس الأمن، على نحو ما تجسَّده المذكرات الرئاسية المختلفة. وإنني أنضم إلى الإشادة العامة بجهود أعضاء المجلس وقيادة رئيس الفريق العامل غير الرسمي.

والموضوع الثاني متعلق بالتنفيذ العملي. والعديد من الدول الأعضاء، بما يشمل ممثلي بنما وبيرو، أكَّدت أنَّ التنفيذ العملي لتلك المذكرات أمر أساسي. وأريد الآن إبراز بعض الاقتراحات العديدة التي قُدِّمت اليوم لتدعيم الفعالية السياسية للمجلس.

لقد اقترح ممثل المملكة المتحدة زيادة دينامية المشاورات. وإذ تكلَّم ممثل أنغولا بالنيابة عن عدة أعضاء في المجلس، فقد أشار إلى ضرورة ممارسة المزيد من ضبط النفس لدى اقتراح إعداد وثائق لمجلس الأمن. وتكلم ممثلا فنزويلا وأوروغواي عن عملية أكثر شمولاً لصياغة القرارات والبيانات الرئاسية. ودعا ممثل الاتحاد الروسي والمتكلم باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية إلى استعراض نظام القائمين على الصياغة بغية تعزيز مشاركة أكبر لأعضاء مجلس الأمن. وتكلم ممثلو ليتوانيا واليابان وباكستان عن الحاجة إلى إجراء مناقشة بشأن اختيار رؤساء الأجهزة الفرعية وتسليم رئاستها.

وأثارت جميع الوفود تقريبا مسألة استخدام حق النقض. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى المبادرة المكسيكية والفرنسية وكذلك مدونة السلوك التي اقترحها فريق المساءلة والاتساق والشفافية في ما يتعلق بإجراءات المجلس حيال الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وأشار آخرون كثيرون إلى إصلاح مجلس الأمن على نطاق أوسع.

وكانت الشفافية الموضوع الرئيسي الثالث. وإجمالا، أشار المتكلمون إلى أنه نظرا لأن المجلس يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فمن المشروع توقُّع أن يكون عمله شفافاً وشاملا للجميع وقابلاً للمساءلة ومنسجماً مع الواقع الراهن. وفي هذا الصدد، طلب ممثلو الجزائر وكوبا وفنلندا، التي تكلمت باسم بلدان الشمال الأوروبي، وممثل تايلند من مجلس الأمن زيادة عقد الجلسات المفتوحة وعدم إجراء مشاورات إلاَّ عند الضرورة. وإذ تكلم ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، فقد أبرز جدوى الموجزات الشهرية، والتي توفر معلومات للتقرير السنوي للمجلس.

وأكد ممثل سويسرا، الذي تكلم باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية، فضلاً عن ممثلي ألمانيا وفرنسا والمكسيك، اهتمامهم بجلسات الإحاطة الإعلامية الشهرية التي يعقدها رؤساء المجلس. وتعتزم إسبانيا مواصلة تلك الممارسة وستعقد جلسة مفتوحة غير رسمية لجميع الأعضاء، والتي سندعو إليها أيضاً أعضاء المجلس، بغية مناقشة أحداث هذا الشهر. وستكون هذه عملية مشتركة تضم رئاسة المجلس وأعضاءه.

يتعلق الموضوع الأخير بالتعاون مع الهيئات الأخرى. وكان هناك توافق واضح في الآراء بشأن حاجة المجلس إلى الإبقاء على التعاون الوثيق مع سائر هيئات الأمم المتحدة ومع الهيئات الإقليمية. ورأى البعض أن هناك مجالا واسعا للتحسين، وأن ثمة حاجة ماسة إلى القيام بذلك.

بالنيابة عن العديد من أعضاء المجلس، شدد ممثلا البرتغال وأنغولا على أنه ينبغي للطريقة التي يُعد بها المجلس برنامج عمله الشهري أن تغتنم الفرصة للحفاظ على التفاعل المستمر مع الأمانة العامة، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعلى التفاعل أيضا مع غيرها من أجهزة منظومة الأمم المتحدة. ولاحظ العديد أن الخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) تتيح الفرصة للتعاون بين المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وشدد ممثلو أستراليا، وتشاد، والصين، والبرازيل، وأوكرانيا على أهمية هذا التعاون في منع نشوب الصراعات، وشددت وفود عديدة على أهمية قدرة الإنذار المبكر للجنة بناء السلام؛

تكلم ممثلو نيجيريا ومصر وسيراليون، باسم المجموعة الأفريقية، وعملت باكستان، وهولندا، بالنيابة عن البلدان في اتحاد بنلوكس، من بين بلدان عديدة أخرى، على إبراز الحاجة إلى زيادة تفاعل المجلس مع الهيئات والكيانات الأخرى، وأن يشمل ذلك البلدان المساهمة بقوات، والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصالح، والممثلين الخاصين للأمين العام. لقد أشارت بصراحة بعض الوفود، بمن فيها إيطاليا وليتوانيا، إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في حين أن وفود ألمانيا وفرنسا على وجه التحديد أشارت إلى المحكمة الجنائية الدولية.

أما الموضوع الخامس الذي أثار قدرا كبيرا من الاهتمام لدى جميع الوفود، فقد كان يتعلق بتعيين الأمين العام المقبل. وحدد معظم المتكلمين تعيين الأمين العام المقبل بوصفه أحد القرارات الرئيسية التي سيتعين علينا أن نتخذها، ودعوا إلى مزيد من الشفافية ومشاركة الأعضاء في هذه العملية. وسشدد ممثلو جنوب أفريقيا، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وتركيا على ضرورة قيام المجلس بتقديم أسماء المرشحين إلى الجمعية العامة. واقترح ممثل المكسيك أنه يمكن للمرشحين أن يلتئموا في

اجتماعات تُعقد وفقا لصيغة آريا، في حين أن ممثلي كولومبيا، الأرجنتين، وبولندا وفنزويلا، من بين وفود أخرى عديدة، شددوا على أهمية وجود مرشحات من النساء.

إن إسبانيا، بفضل مناقشة اليوم، تثق بأنه أسهمت في ما ينبغي أن يكون عليه الأمر نتيجة الشفافية والحوار الشامل بين المجلس والجمعية العامة.

أما الموضوع السادس فيتمثل في المتابعة التي تعتبر أساسية حقا لأنه بدونها تظل المناقشات نظرية ولا يجري دمج الأفكار المطروحة في نصوص. إن إصلاح أساليب العمل عملية دينامية. لذلك، تعتزم إسبانيا الاستجابة لطلب العديد من الوفود بشأن متابعة المناقشة اليوم بإصدار ملخص للتوصيات التي قُدمت في مناقشاتنا والتي تتجاوز النقاط التي تم إبرزها، بقصد توجيه الفريق العامل غير الرسمي إلى المضي قدما في مهمته. ونرحب بالمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء في هذا الصدد، ونشكرها على ذلك سلفا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي، أشكر بحرارة جميع المشاركين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.